مجلة التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg/

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر 2023

(الجزء الثانى)

تحليل وتقييم البيئة الاستثمارية فى مصر

د. وسام عبد الفتاح سليمان عبد الله النجار

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية

كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان

Wessam-elnagar@commerce.helwan.edu.eg

Wessamelnagar2283@yahoo.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تقييم وتحليل البيئة الاستثمارية بمصر، حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل إحدى مظاهر العولمة الاقتصادية التي تعود بالمنافع المتنوعة على الدولة المضيفة، ومن ثم تمثل مصدر التمويل المفضل لدى الدول عن أي تدفقات أخرى. وبزيادة حدة المنافسة بين دول العالم على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصبح من الأهمية تقييم وتحليل المناخ الاستثماري بمصر بأبعاده المختلفة، والتعرف على وضع مصر بالمؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية. وذلك لدعم وتعزيز نِقَاط القوة وعوامل الجذب بها، والتعرف على نِقَاط الضعف وعوامل طرد الاستثمار بها، والعمل على مواجهتها واتباع السياسات اللازمة للحد منها. وقد توصل البحث إلى أن مصر تتمتع بالعديد من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الجهود المبذولة والخطط التنموية المتبعة في كافة المجالات، إلا أن الأمر لا يخلو من بعض المعوقات التي تتطلب جهدًا أكبر وسعيًا متواصلًا لتحسين الأوضاع بها والحد من هذه المعوقات للوصول إلى بيئة استثمارية تنافسية تستطيع جذب المستثمر الأجنبي إليها.

Abstract

This research aims to evaluate and analyze the investment environment in Egypt, as foreign direct investment represents one of the manifestations of economic globalization that brings many benefits to the host country and thus represents the preferred source of financing for countries over any other flows. With the increasing of competition among the countries of the world to attract more foreign direct investments, it has become important to evaluate and analyze the investment climate in Egypt with its various dimensions and to identify Egypt's status in international indicators of the investment environment. This is to support and enhance its strengths and attractiveness factors, identify its weaknesses and investment repulsion factors, and work to address them, and follow the necessary policies to reduce them. The research found that Egypt enjoys many factors attracting foreign direct investment, thanks to the efforts made and the development plans followed in all fields. but there are some obstacles that require greater effort and continuous pursuit to improve the conditions in it and reduce these obstacles to reach a competitive investment environment capable of attracting foreign investors to it.

١. مقدمة البحث:

أصبح العالم كله في ظل نظام العولمة مفتوحا للمنافسة على جذب المستثمرين وزيادة الاستثمارات، ولا يوجد أي دولة لديها وضع احتكاري في ذلك. بل كل دولة تمثل قطبا منافساً للدول الأخرى بما لديها من عوامل جذب او طرد للاستثمارات، وبما لديها من قدرة على كسب ثقة المستثمرين وذلك وفقا لقدرتها على توفير البيئة الاستثمارية المثلى للمستثمر من حيث الأمان، والعائد، والتسهيلات، وغيرها.

وفي ظل التحولات الجديدة تعتبر مصر قطبا للمنافسة في الساحة العالمية تسعى لجذب المستثمرين وزيادة الاستثمارات. وفى سبيل جذب مزايا تنافسية أكبر يتطلب الأمر العمل على تهيئة المناخ الاستثماري Climate of Investment ودعم عوامل الجذب للاستثمارات وذلك بتوفير مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والسياسات الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى الدولة دون أي دولة أخرى.

١-١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل وتقييم البيئة الاستثمارية بمصر من خلال استعراض المناخ الاستثماري بها بمختلف أبعاده والوقوف على وضع مصر وفقا للمؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية وذلك للتعرف على أسباب توجه المستثمرين إلى دول دون غيرها، والتوصل إلى كيفية توفير العوامل الجاذبة للمستثمرين وإزالة أي معوقات بالبيئة الاستثمارية المصرية تحيدهم عنها.

١-٢ المنهج والأساليب المستخدمة:

اعتمد هذا البحث في تحقيق هدفه على المنهج الاستقرائي، من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العربية والأجنبية في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للإطار النظري للبحث. كما أعتمد على أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليلي من خلال مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات حول مقومات البيئة الاستثمارية في مصر، ووضعها وفقا للمؤشرات الدولية للبيئة الاستثمارية، بغرض توضيح الرؤية الشاملة لتهيئة المناخ الاستثماري بها لجذب المستثمر الأجنبي. ومن ثم تحديد العقبات والصعوبات التي تواجهها والوقوف على مصدرها وأسبابها، لبناء بيئة استثمارية جاذبة بمصر.

١-٣ أجزاء البحث:

في هذا السياق، تنقسم هذه الورقة البحثية إلى ستة أجزاء بعد المقدمة والتي شكلت الجزء الأول، وتشمل، (هدف البحث، والمنهج والأساليب المستخدمة، وأجزاء البحث)، يذهب الجزء الثاني إلى تناول البيئة الاستثمارية من خلال التعرف على مفهومها ومقوماتها وعناصرها ومحدداتها الرئيسية، كما يعرض الجزء الثالث مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية والتي تنقسم إلى مؤشرات كمية وأخرى نوعية، أما الجزء الرابع فيتم فيه استعراض مقومات وسياسات البيئة الاستثمارية في مصر، وفى الجزء الخامس يتم تقييم البيئة الاستثمارية في مصر وفقا للمؤشرات الدولية، وأخيرا تنتهى الورقة البحثية بالجزء السادس وبه الخلاصة وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من التحليل السابق.

٢- البيئة الاستثمارية "مفهومها، مقوماتها"

البيئة الاستثمارية في أي دولة تعد انعكاس لسياسات الاستثمار المتبعة في هذه الدولة، حيث تشمل معظم الأدوات والمتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في القرارات الاستثمارية، ذلك بالإضافة إلى الانظمة القانونية والبيئية والاقتصادية التي لها دور كبير في توجيه القرارات الاستثمارية في الدولة، كما أن هناك العديد من المقومات والمحددات للبيئة الاستثمارية الجيدة تتفاعل مع بعضها البعض لتهيئة بيئة استثمارية ناجحة جاذبة للاستثمار.

٢-١ مفهوم البيئة الاستثمارية

ارتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بمصطلح المناخ الاستثماريClimate of investment المستخدم على نطاق واسع في كثير من الدراسات الاقتصادية أو الدراسات المتعلقة بالاستثمار، ووفقا للسياسة المتبعة لترويج الاستثمار قد يتسع هذا المفهوم او يضيق. وهناك كثير من التعريفات للبيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري تناولتها العديد من الدراسات من وجهات نظر مختلفة.

تعرف البيئة الاستثمارية على انها "مجموعة العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في اداء الاستثمار وربحيته".[١]

في حين عرفتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنها "البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر الصرف غير مغالى به، وبيئة سياسية ومؤسسيه مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري".[٢]

ويمكن تعريفها على انها "مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وثقته بتوجيه استثماراته الى دولة دون اخرى".٣

وتعد البيئة الاستثمارية من أهم العوامل التي يجب توفرها بشكل ملائم وجاذب لإحداث تنمية اقتصادية، حيث أن الاستثمار يواجه مخاطر عديدة تقليدية في مختلف الدول، إلا أن مخاطر البيئة الاستثمارية غير الملائمة هي الأخطر على الاستثمارات المحلية والأجنبية بالدولة، فلا يتوقع من الاستثمارات الأجنبة أن تدخل إلى بيئة غير محفزة للاستثمار وتترك الاقتصادات الأخرى المحفزة والجاذبة لها، بالإضافة إلى أن الاستثمارات المحلية لا تجرؤ على الاستثمار في بيئة غير مستقرة فعادة تتركز في المجالات الأقل خطورة أما في البيئات الأقل ربحية فتعتبر عامل طرد لهذه الاستثمارات وسببا في هجرتها إلى الاقتصادات الأخرى.[٤]

ويقصد بالمناخ الاستثماري: "مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف

---

[١] نبيل جعفر عبد الرضا، **البيئة الاستثمارية في البصرة "المحددات والتطلعات"**، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٠.

[٢] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ١٩٩٤، ص ٨.

[٣] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص٦٨.

[٤] رجع في ذلك إلى:
- عمر عبد الرازق، **برنامج دراسات التنمية، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين**، جامعة بيرزيت، ١٩٩٤، ص ٤٥.
- دنيا أحمد عمر حديد، **محددات الاستثمار الأجنبي في أقطار عربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٤٦.

عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال".[٥]

كما يعرف المناخ الاستثماري بأنه "كافة الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، بالإضافة إلى الوضع السياسي للدول ومدى استقراره، وأيضا تنظيماتها الإدارية ومدى فاعليتها وكفاءتها، بالإضافة إلى نظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وما يتضمن من حقوق وأعباء، والسياسات الاقتصادية للدول ومؤشراتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكاناته من بنية تحتية وعناصر انتاج.[٦]

ويستخلص مما سبق أن المناخ الاستثماري يؤدي دورا هاما ورئيسيا في زيادة حجم الاستثمارات ومن ثم زيادة حجم المشروعات الاستثمارية الفعلية، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وتوجيههم إلى دولة معينة دون الأخرى، فحينما تغلب عوامل الطرد في البيئة الاستثمارية بالدولة يؤثر ذلك سلبا في حجم الاستثمارات، أما إذا كانت عوامل الجذب هي الغالبة يؤثر ذلك إيجابيا في حجم الاستثمارات بها.[٧]

٢-٢ مقومات البيئة الاستثمارية

تعكس أبعاد البيئة الاستثمارية مقومات المناخ الاستثماري التي يبنى عليها قرار الاستثمار أو تفاديه، ويقوم المستثمر بالمفاضلة بين الدول المختلفة وفقا لها لتحديد أي الدول يتوجه إليها بمدخراته وتحديد نشاطه الاستثماري في الدولة المضيفة. ويطلق على هذه الأبعاد ما يسمى "بالقدرة التنافسية للدولة"، وتتمثل في: البعد السياسي والاقتصادي والقانوني والإداري والبيئي بالإضافة إلى بعض العناصر غير القانونية الأخرى التي تعتبر أيضا من عناصر المناخ الاستثماري الهامة.

٢-٢-١ البعد الاقتصادي

[٥] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.
[٦] عبد المطلب عبد الحميد، **مبادئ وسياسات الاستثمار**، الدار الجامعية، ط١، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ١٩٩
[٧] شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، **دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٢٣.

يقوم العنصر الاقتصادي بدور أساسي في التأثير على مناخ الاستثمار وتوجهاته بشكل مباشر، سلبا وإيجابا ويشتمل على عدة عناصر منها:[٨]

- ❖ **حجم السوق الداخلية و/أو الاقليمية:** كلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدى ذلك إلى تزايد تدفقات الاستثمارات للداخل، ويمكن قياس حجم السوق المحلية بمؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- ❖ **توفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور:** يؤدى توفر الأيدي العاملة إلى انخفاض التكاليف الانتاجية والذي يؤدى بدوره إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخاصة تكاليف العمل، لذلك تسعى هذه الشركات إلى تأسيس المصانع بالدول النامية للاستفادة من انخفاض الأجر.
- ❖ **البنية التحتية:** وتتمثل في إمدادات الكهرباء الكفء وتصميم شبكات النقل بشكل جيد، والمطارات، والموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، وعلى الدولة أن تقوم بتوفير وتطوير هذه الخدمات وزيادة توافقها مع المعايير الدولية، وذلك لتسخيرها لخدمة الاستثمار بأسعار تنافسية معتدلة للمستثمر.
- ❖ **النظام الاقتصادي:** يكون النظام الاقتصادي جاذباً للاستثمار كلما كان أكثر حرية بإزالة القيود أمام تدفقات المال والتجارة ويعمل بآلية السوق الحر.
- ❖ **الخصخصة:** لها تأثير إيجابي على المدى الطويل في جذب رأس المال الإنتاجي من الخارج، ذلك مع الاعتماد في الأساس على طريقة إدارة برامج الخصخصة، فهناك ثلاث خصائص رئيسية تتمتع بها برامج الخصخصة الجذابة وهي الشفافية، والالتزام السياسي، والتوجه التجاري، يمكن باتباعها تحفيز تدفقات الاستثمارات الأجنبة المباشرة. ذلك بالإضافة إلى إتاحة وسائل ملموسة لمشاركة الاستثمارات الأجنبية في

---

[٨] رجع في ذلك إلى:
- كمال مردودي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة - حالة الجزائر**، رسالة دكتوراة، جامعة معموري قسطنطينية، ٢٠٠٤، ص١١٦.
- دريد كامل ال شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠٠٩، ص٣١.
- جسر التنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، **سلسلة دورية التنمية في الاقطار العربية**، سنة ثالثة، ٢٠٠٤، ص١٧.
- **Unctad**, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 1998, P. 106-107.

اقتصاد الدولة، إزالة كافة الحواجز المعيقة للاستثمار، واتخاذ حكومة الدولة الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة مناسبة لاستثمارات القطاع الخاص.

❖ **السياسات الاقتصادية:**[٩] وتتضمن سياسات الاقتصاد الكلي (مالية، نقدية، تجارية) والتي تتحدد وفقا للسلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصادية للدولة. وبوجه عام تصبح السياسات الاقتصادية جاذبة للاستثمار عندما تتمتع بالوضوح والمرونة وتوافق الأهداف، والعمل بكفاءة وفعالية واتساق مع كافة المتغيرات على مستوى الاقتصاد القومي والعالمي. فبالنسبة (للسياسة المالية) تكون جاذبة، إذا كانت السياسة الضريبة تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة وكان السعر الضريبي مناسبا ولا يحمل عبئا ضريبيا كبيرا يثقل كاهل المستثمر، فضلا عن كونها واضحة ومرنة، وأيضا إذا كانت سياسة الانفاق العام تتجه نحو تقوية البيئة الأساسية وتبتعد عن تشوه الاسعار، ولا تؤدي إلى تضخم مرتفع، أو انكماش وكساد كبير. و(السياسة النقدية) تكون جاذبة، إذا كانت تعمل على تحقيق الاستقرار السعري وتخفيض معدلات التضخم لجذب المستثمر لبيئة استثمارية تقلل تكاليف الانتاج وترفع من معدلات الأرباح، كذلك إذا كانت تعمل على استقرار اسعار الصرف لتيسير عمل دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار وتقليل المخاطر المتوقعة. أما (السياسة التجارية) تكون جاذبة، كلما كانت متحررة ومرنة وتعمل على إلغاء الرسوم والقيود الكمية وتتجه نحو معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية، وتزيد من الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الدول الأخرى مما يدل على الانفتاح الاقتصادي لهذه الدولة.

٢-٢-٢ البعد السياسي[١٠]

يعد الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي للدولة من العناصر الهامة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وتأمين إقامتها بالدولة، وعلى العكس من ذلك فإن

---

[٩] رجع في ذلك إلى:
- شقيري نوري موسى، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤.
- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **اقتصادات المالية العامة**، ابن خلدون للنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٥٥
- عمر محمد صقر، **العولمة والاستثمار الاجنبي المباشر** – حالة دول شرق اسيا، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٣

- Jamal Bouoiyour: **The determining factors influencing the success of us ventures in Turkey**. 2003. P.6.

[١٠] رجع في ذلك الى:
- شوقي ناجي جواد، **ادارة الاعمال الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١، ص ١١٤.
- غازي محمود ذيب الزغبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد – الاردن، ٢٠٠٩، ص ٦٩
- صلاح عبد الحسن، **الاستثمارات الأجنبية، المسوغات والمخاطر**، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص١٦- ١٩
- عبد السلام ابو قحف، **أساسيات ادارة الاعمال الدولية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط ٤، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٥٩ -٢٦٠.

غياب الاستقرار السياسي يمثل عامل طارد للاستثمارات وذلك لان رأس المال الأجنبي بطبيعته يبحث عن الأمان والثقة والاستقرار.

ويظهر عدم الاستقرار السياسي في عدة أشكال متنوعة إما على المستوى الكلى أو الجزئي للدولة فقد يتمثل في الأخطار السياسية الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لحكومة الدولة المضيفة أو السياسات الحكومية التي تؤثر على بعض القطاعات سلبا. فضلا عن الأخطار المتمثلة في (الأيدولوجية السياسية، الصراع الديني، التأميم، عدم الاستقرار الاجتماعي، الصراعات المسلحة، الحقد والعداء للأجانب، وغيرها) التي تؤثر على أعمال الشركات متعددة الجنسيات من خلال التجريد من الملكية او المصادرة، فرض قيود ومتطلبات بكافة أشكالها، اضرار مادية وتهديدات للأجانب وممتلكاتهم، وغيرها من الآثار السلبية الأخرى.

٢-٢-٣ البعد التشريعي والقانوني

تمثل القوانين والتشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية إحدى أهم العوامل الموجهة للقرار الاستثماري. ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية سعت معظم الدول إلى تبني قوانين وتشريعات تتناسب مع أهداف التنمية وتحد من القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، ومنحهم مجموعة من الضمانات القانونية والحوافز، وفى نفس الوقت الحفاظ على حق الدولة في اتخاذ القرارات التي تحمى بها المصلحة العامة للدولة، فان توافر تشريعات وقوانين واضحة ومرنة وتقلل من البيروقراطية والتعقيد في دولة ما يعتبر مؤشر هام للدلالة على مستوى اهتمام هذه الدولة بخلق مناخ إيجابي للاستثمار.[١١]

ويتضمن هذا البعد العديد من المحددات التي ينبغي توفرها لتصبح الدولة من ناحية البيئة القانونية جاذبة للاستثمارات، من هذه المحددات:[١٢]

- توفر إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمارات الاجنبية يمثل الكيان الحاكم للنشاط الاقتصادي، يعظم المنفعة ويضمن الحقوق المتبادلة لأطراف النشاط.[١٣]

---

[١١] عبد العظيم عبد الواحد، أحمد كريم جاسم: دور وحدات الإدارة العامة في تشجيع الاستثمار الاجنبي (العراق نموذجا)، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية**، العدد٦، المجلد٢، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٧، ص ١٤٥-١٤٦.

[١٢] رجع في ذلك الى:
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، **مرجع سبق ذكره**.
- محمد توفيق العلي، تشريعات الاستثمار والمناطق الحرة، **ندوة افاق التنمية العربية**، تونس، ٢٠٠٥، ص١٩.

- تطوير الأنظمة الضريبية والمالية وترشيد استخدام الاعفاءات والحوافز الضريبية وربط الحوافز المالية بالتشغيل والتقدم التكنولوجي وتنمية الموارد البشرية، وإبراز الحوافز الضريبية.[١٤]
- توفر إطار قانوني لحماية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على الحق المعنوي لصاحب الابداع والحق الاقتصادي في المكافأة على جهده، يؤدى إلى توفير بيئة تشريعية مواتية للتجارة والاستثمار الاجنبي.[١٥] وتمثل مؤشر لتأمين الحماية من المصادرة والتأميم، والفساد الاداري والمالي كما تدل على احترام الدولة للعقود فيما يتصل بحقوق الملكية.[١٦] وتتجلى أهمية حماية الملكية الفكرية في صناعة الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعات الدواء وغيرها التي تمثل التكنولوجيا فيها سلاح تنافسى أساسي في التطوير.[١٧]
- توفر المناطق الحرة[١٨] والتي تحقق العديد من الفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين الوطنيين والأجانب، منها: استفادة المشروعات من الإعفاءات والمزايا داخل المنطقة، الاستفادة من الايدي العاملة او مستلزمات الانتاج الرخيصة، تنشيط حركة الصادرات وبالتالي خفض العجز في الميزان التجاري، التنمية الإقليمية للمناطق والمدن المقامة فيها.[١٩]

---

[١٣] **مركز المعلومات ودعم اتخاذ ا القرار**، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مجلس الوزراء، مصر، ٢٠٠٤، ص١٣

[١٤] مركز المعلومات ودعم اتخاذ ا القرار، **المصدر السابق**، ص١٣ - ص١٤.

[١٥] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**: حقوق الملكية الفكرية، الكويت، ٢٠٠٢، ص١.

[١٦] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٤ – ١٠٥.

[١٧] نضال شاكر الهاشم: رؤيا في مناخ الاستثمار الجاذب، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، ا العراق، ٢٠٠٥، ص٤–٣.

[١٨] تعرف **المنطقة الحرة** وفقا للمفهوم الشامل على أنها جزء من أراضي الدولة محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى يقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري او جوي او طريق بري، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود الإدارية والتنظيمية وفي حدود ما تنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، ويخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا.

[١٩] رجع في ذلك إلى:
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**: المناطق الحرة، الكويت، ١٩٨٥، ص١٢٠.
- جليل شيحان البيضاني، ربيع قاسم ثجيل: عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد ٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص١٧
- علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد: الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، **وزارة المالية**، الدائرة الاقتصادية، ٢٠١١، ص ص ٦،٧.

- سهولة ووضوح الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الاستثمارية، يمثل عامل جذب للاستثمارات، أما إذا كانت معقدة وتأخذ وقت طويل تشكل عامل طرد للاستثمار. [٢٠]
- انشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي والتي تقوم بتخطيط وتوجيه الاستثمارات الأجنبية في ضوء الخطة العامة للدولة، والتعريف بالسوق الداخلي والخارجي وتسويق فرص الاستثمار المتاحة والمرتقبة والترويج لها بالداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى التكنولوجيا الذي يتوافق مع متطلبات التنمية والمتغيرات الاجتماعية والثقافية بالدولة. [٢١]
- اعتماد اسلوب الترويج الإلكتروني في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يوفر هذا الأسلوب العديد من الوسائل للوصول الى المستثمرين المحتملين واتاحة البيانات والمعلومات المطلوبة لهم، وذلك من خلال مواقع على الإنترنت لمؤسسات دولية وإقليمية ومحلية تشجع الاستثمار. حيث توفر هذه المؤسسات ثروة من المعلومات مجانا او مقابل اشتراكات رمزية تساعد في البحث عن المستثمرين المحتملين، وتوفير تقارير تحليلية شاملة حول وضع الاقتصاد العالمي وايجاد الميزه التنافسية للدول. [٢٢]

٢-٢-٤ أبعاد أخرى مهمة

(البعد الإداري) وهو البعد المتمثل في الضوابط والقوانين الاجرائية التي تنظم عملية الاستثمار، والقيادات الادارية والكوادر المتخصصة في ادارة الاستثمار فضلا عن قاعدة المعلومات المختصة بالفرص والمعوقات. ويتطلب من المؤسسات الحكومية العمل على إزالة كافة المعوقات الادارية من بيروقراطية وروتين والتي تعمل على تعطيل هذه العملية وتخلق بيئة غير محفزة للاستثمار.

[٢٠] شقيري نوري موسى: **مرجع سبق ذكره**، ص٢٤
[٢١] عبد السلام ابو قحف: أساسيات ادارة الاعمال الدولية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص٢٤٤،٢٤٣
[٢٢] جون ويلي، الترويج الإلكتروني، النموذج الجديد لتشجيع الاستثمار، تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية، **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، الكويت، ٢٠٠١، ص٦١- ٦٨.

(البعد البيئي) إن وضع الكثير من المعايير البيئية المتشددة يخلق بيئة طاردة للاستثمار في حين الدول التي لا تعير المتغير البيئي اهتماما كبيرا يتدفق إليها الاستثمارات بمعدلات أكبر.[٢٣]

(قانون حماية الملكية الفكرية) والتي تتعلق بحماية حقوق المؤلف وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية، حيث ان اتخاذ التدابير اللازمة بشأن مواجهة التزييف والغش التجاري والعمل على حماية هذه الحقوق سواء على المستوى الوطني أو الأجنبي يعمل على خلق بيئة استثمارية محفزة، وجدير بالذكر أن تبنى نصوص تشريعية حاسمة أو الانضمام إلى معاهدات دولية أو إقليمية لا تكفى فقط لتحقيق الحماية إنما يتطلب الأمر تبنى تدابير تضمن تطبيقها الفعلي.

(قوانين العمل) التي تنظم عقود العمل داخل الدولة سواء (العقود محددة المدة أو العقود غير محددة المدة أو العقود المحددة بإنجاز عمل معين) ، فإذا وضعت هذه القوانين بشروط شكلية متشددة ذات طابع تقييد على الشركات الأجنبية وتفضيل العمال المحليون، كان ذلك طاردا للاستثمارات بهذه الدولة.

٣- مؤشرات تقييم البيئة الاستثمارية "الكمية، النوعية"

هناك العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي تستخدم في تقييم البيئة الاستثمارية والتعرف على مدى سلامتها وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي، مما يؤثر على القرار الاستثماري وحجم الاستثمار الأجنبي الموجه للدول. وقد تناولت بعض الدراسات هذه المؤشرات مع تصنيفها إلى مؤشرات كمية تهتم بمدى استقرار البيئة الاقتصادية الكلية مثل (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الصرف، السياسة الضريبية، البنية التحتية)، ومؤشرات نوعية تقيس التكلفة والمنافع المترتبة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل (المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر تقارير المخاطر القطرية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنمية البشرية).

٣- ١ مؤشرات التقييم الكمية للبيئة الاستثمارية

[٢٣] فلاح خلف علي الربيعي، قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥.

٣-١-١ مؤشر النمو الاقتصادي

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تعبر عن مدى الاستقرار الاقتصادي بالدولة، ومن ثم يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري من عدمه لدولة ما. حيث يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة السنوية في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم والرفاهية بالدولة.

ويمكن قياس معدلات النمو الاقتصادي بالدولة من خلال عدة مقاييس منها "المعدلات النقدية للنمو" وفيها يتم الأخذ بعين الاعتبار التضخم ونسب التحويل بين العملات، "المعدلات العينية للنمو الاقتصادي" وفيها يتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات زيادة السكان وبعض الخدمات التي لا يمكن قياسها بالمقاييس النقدية.[٢٤]

يستخدم هذا المؤشر ليعبر عن الطاقة الإنتاجية المحلية ومستويات التطور الاقتصادي بها، مما يدل على مدى إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي، ومن ثم تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج والإنتاجية، ومنه فإن ضعف هذا المؤشر يمثل عائق أمام التوسع في قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣-١-٢ معدل التضخم

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تعبر عن السياسة النقدية بالدولة ومدى تحقيق التوازن الداخلي بها، حيث يؤثر هذا المؤشر بشكل مباشر على حجم الأرباح وتكاليف الإنتاج وسياسات التسعير وحركة رؤوس الأموال، ويعكس الاستقرار السعري بالدولة. ومن ثم فإن ارتفاع هذا المعدل يؤدى إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء المحلية أو الأجنبية، وقد يصل الأمر إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية وهروب رؤوس الأموال المحلية من الدولة إذا استمر هذا المعدل في الارتفاع.[٢٥]

وللتخفيف من حدة التضخم ومحاولة لخلق بيئة استثمارية جاذبة تتبع الحكومات بعض السياسات النقدية والمالية لتحقيق ذلك. فقد تحاول الحكومة السيطرة على المعروض النقدي بواسطة البنك المركزي من خلال بعض الأدوات مثل (معدل إعادة الخصم، عمليات السوق

[٢٤] هاله بوعون، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٣.

[٢٥] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، **مرجع سبق ذكره**، ص١٣٩.

المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني). وفى حالة عدم الوصول للمعدلات المطلوبة باستخدام هذه الأدوات تتوجه الحكومة لاستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق المعدل المرغوب مثل (الرقابة على الانفاق العام، الرقابة على الدين، الرقابة الضريبية).[٢٦]

٣-١-٣ سياسة التوازن الخارجي

من المؤشرات الهامة التي يبحث عن توافرها الاستثمار الأجنبي المباشر بجانب التوازن الداخلي بالدولة، هو تحقيق التوازن الخارجي أيضا بها، والذي يعبر عنه باستخدام مؤشر نسبة العجز/الفائض الخارجي في الحساب الجاري بميزان المدفوعات إلى الناتج المحلى الإجمالي. حيث إن انخفاض هذه النسبة تعبر عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالدولة ومن ثم تشير إلى بيئة استثمارية جاذبة.[٢٧]

٣-١-٤ الانفتاح الاقتصادي على الخارج.

تقاس درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة عن طريق تحرير الأسعار والتجارة الخارجية والحد من وتخفيض العوائق والحواجز الجمركية وغير الجمركية بالإضافة إلى تخلى الدولة عن بعض الأنشطة التنافسية لصالح القطاع الخاص، الأمر الذي يتطلب من الدولة القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تعمل على إعطاء ديناميكية أكبر لآليات السوق وتشجيع القطاع الخاص. وكلما ارتفعت مستويات هذا المؤشر كلما كانت البيئة الاستثمارية للدولة جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.[٢٨]

٣-١-٥ مؤشر البنية التحتية

يتضمن هذا المؤشر العديد من الخدمات التي لها تأثير كبير على القرار الاستثماري مثل: شبكات النقل المتنوعة سواء نقل بضائع أو أفراد، وخطوط أنابيب النفط والغاز، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وامدادات الكهرباء. ويعبر هذا المؤشر عن

---

[٢٦] عبد الحميد عبد المطلب، **صناديق الاستثمار "سياساتها وآلياتها"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٣.

[٢٧] حسام الدين عبد القادر، سارة أبو السعود عبده، تقدير مسار التوازن الاقتصادي الخارجي في مصر، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، المجلد ٥١، العدد٣، ٢٠٢١، ص٢٠.

[٢٨] محمد حسن عوده، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق(1997- 2012) ، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة**، جامعة البصرة، المجلد الأول، العدد٣٧، ٢٠١٦، ص٥٥.

مدى كفاءة وجودة هذه الخدمات في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة، وأيضا مدى توافقها مع المعايير والمواصفات الدولية.[٢٩]

يحتل ضعف البنية التحتية الترتيب الثالث بين أكبر القيود المعيقة للاستثمارات بعد تكلفة التوصيل ومستوى الضرائب وإدارتها في بيئة الأعمال والتجارة في العديد من اقتصاديات العالم، لذا يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات شديدة الأهمية التي يجب تداركها والعمل عليها لخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

٣-١-٦ مؤشر الموارد البشرية

إلى جانب وجود تقنيات حديثة هناك ضرورة بالغة لتوفير عمالة متميزة وماهرة وذات كفاءة عالية المستوى في مختلف المجالات والتخصصات، مما يحفز الاستثمار الأجنبي للاستفادة من هذه الكفاءات في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة النمو والإنتاجية بالجودة المطلوبة، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية في الأسواق.

فعلى سبيل المثال في المراحل النهائية لعمليات التجميع يمكن للدول النامية تحقيق الاستفادة بتوفير العمالة شبه الماهرة وذات تكلفة منخفضة، في حين يمكن تحقيق الاستفادة في الأنشطة الأخرى من خلال التفاعل مع المؤسسات المنتجة للمعارف، وتوفير الأيدي العاملة الماهرة.[٣٠]

٣-٢ مؤشرات التقييم النوعية للبيئة الاستثمارية

٣-٢-١ المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

تم إطلاق هذا المؤشر عام ٢٠٠٤ بواسطة مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، للتأكد من توفير بيئة تنظيمية تزيد من سهولة أداء الأعمال بالدولة، والاسترشاد به في تقييم مدى تأثير الإجراءات الحكومية والقوانين التنظيمية المرتبطة بأداء الأعمال على الأوضاع الاقتصادية بالدولة والتنمية الاقتصادية بها، وذلك بهدف وضع أسس لإجراء المقارنات بين بيئات الأعمال المختلفة بالدول سواء المتقدمة أو النامية.[٣١]

---

[٢٩] حمزة ضويفي، عبد القادر بو كرديد، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية، **مجلة جديد الاقتصاد**. المجلد (١٥). العدد (١)، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ص١٠٣-١٠٤.

[٣٠] خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥)، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد١، ٢٠١٧، ص٥٦٤.

[٣١] نوزاد عبد الرحمن، تقييم بيئة الاستثمار والاعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، **مجلة الريادة للمال والأعمال**، المجلد الثاني، ٢٠٢١، ص٤.

ولا يقف عمل هذا المؤشر على تقييم وقياس الإجراءات التنظيمية فقط، ولكن أيضا يتابع الإصلاحات التي تتم في بيئة الأعمال على مستوى العالم والوقوف على أسباب نجاحها أو تدهورها، وذلك لتتمكن كل دولة من التعرف على العقبات الإجرائية التي تتعرض لها، ومن ثم قدرتها على معالجتها وتحسين بيئتها التنظيمية.[٣٢]

يعتبر هذا المؤشر مركب، ويعتمد في تقييمه على قاعدة بيانات بيئة الأعمال، من خلال عشرة مؤشرات فرعية يتكون منها، وتتمثل في (مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار)، وكلما ارتفعت القيمة المستخلصة من النسب المئوية التي تسجلها كل دولة في العشر مؤشرات الفرعية ، يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال بالدولة وتمتعها ببيئة أعمال جاذبة للاستثمار، وبالتالي يتحسن ترتيبها بين الدول وتحتل المراتب الأعلى في هذا المؤشر لجذب الاستثمار.[٣٣]

أي كلما اقترب تقييم الدولة من الواحد الصحيح يدل ذلك على أنها ليس لديها أي معوقات في بيئة الأعمال، ومن ثم تكون أكثر جاذبية للاستثمار، حيث ان وجود معوقات إجرائية وتنظيمية بالدولة تعيق ليس فقط الشركات والمستثمرين، بل تعيق أيضا قدرة الدولة على تحقيق النمو المستدام.[٣٤]

٣-٢-٢ مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن المؤسسة الأمريكية Heritage Foundation مع صحيفة Wall Street Journal سنويا منذ ١٩٩٥،٣٥ ويمثل هذا المؤشر أداة فعالة في أيدي صناع القرار وصناع السياسات الاقتصادية وأيضا رجال الأعمال والاستثمار للوقوف

---

[٣٢] نزهان محمد السامراني، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار: دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة، إشارة خاصة للعراق والدول العربية، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة تكريت، المجلد١٢، العدد٣٤، ٢٠١٦، ص٢٦٤.
[٣٣] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، نشرة ضمان الاستثمار، العدد٣، الكويت، ٢٠٠٦، ص١٢.
[٣٤] **البنك الدولي**، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مواصلة وتيرة الإصلاحات، ٢٠٢٠.
[٣٥] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، **مرجع سبق ذكره**، ص١٨.

على الوضع الحالي للبيئة الاستثمارية للدولة ومتابعة تطورها والوصول بها إلى الوضع الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.[٣٦]

يعمل هذا المؤشر على قياس مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بالدولة، ومدى تأثيرها على الحرية السياسية وعلى أداء الأعمال وعلاقات الدولة الخارجية، أي أنه يقيس حجم الممارسات التضييقية التي تمارسها الدولة على الحرية الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على ١٠ مؤشرات فرعية يدخل بها ٥٠ متغير يتكون منها هذا المؤشر الرئيسي، وهى: (حرية السياسة التجارية، حرية الإدارة المالية لموازنة الدولة، حرية الاستثمار الخاص سواء الوطني أو الأجنبي، حرية القطاع التمويلي والمصرفي، حرية التشريعات القانونية والإجراءات الإدارية، حرية السياسات النقدية،حرية مستوى الأجور والأسعار، السوق السوداء الموازية غير الرسمية، مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، احترام حقوق الملكية)،[٣٧]

ويتم حساب هذ المؤشر من خلال أخذ المتوسط الحسابي للأوزان النسبية لهذه المعايير الفرعية العشرة، وذلك وفقا لمقياس رقمي بين ١:٥، وتصنف الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:[٣٨] دولة تتمتع بالحرية الاقتصادية الكاملة (الفئة من ١ إلى ١.٩٥)، دولة تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة (الفئة من ٢ إلى ٢.٩٥)، دولة تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة (الفئة من ٣ إلى ٣.٩٥)، دولة تتمتع بحرية اقتصادية منعدمة (الفئة من ٤ إلى ٥). وكلما ارتفعت شريحة الدولة إلى الدول الحرة أدى ذلك إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.[٣٩]

في الآونة الأخيرة تزايد اهتمام الدول بهذا المؤشر ودرجات التحسن فيه عبر السنوات المختلفة، وذلك لما له من تأثير كبير في خلق بيئة استثمارية جاذبة، حيث أن وجود حرية اقتصادية بالدولة تعنى أن هناك حماية متوفرة لحقوق الملكية الخاصة للأصول، ومن ثم

---

[٣٦] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥**، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم والتيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص٧٢.

[٣٧] عصام عمر منذور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص٢٢٨.

[38] www.Heritage.org, index of economic freedom.

[٣٩] محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، **صندوق النقد العربي**، يونيو ٢٠١٧، ص٢١.

توفير مجالات حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، بالإضافة إلى ذلك الحرية الاقتصادية بالدولة تعنى انخفاض المعوقات الإدارية والبيروقراطية وعوائق التجارة ويؤكد على سيادة القانون وقوانين العمل، كما أن ارتفاع هذا المؤشر يعطى انطباع إيجابي عن الدولة ويدعم الترويج للاستثمار ويجذب حصص متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة.[٤٠]

٣-٢-٣ مؤشر التنافسية العالمي

هو مؤشر مركب يصدر ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي بسويسرا world economic forum بالتعاون مع ١٢٢ مؤسسة عالمية منذ عام ١٩٧٩.[٤١] يستخدم هذا المؤشر كأداة هامة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيه السياسات الاقتصادية والوقوف على مواضع الضعف ونقاط القوة في بيئة أداء الأعمال وتحديد أولويات الاصلاح، وذلك بقياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ودراسة العوامل التي تدعم القدرة التنافسية للدولة على أساس الاقتصاد الكلى والجزئي، بهدف رفع مستوى المعيشة بالدولة وزيادة الإنتاجية وخلق إطار عام للحوار بين مجتمع الأعمال والحكومات ومؤسسات العمل المدني.[٤٢]

يتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين: الأول (مؤشر النمو للتنافسية) يقيس قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة من خمس إلى ثماني سنوات، ويرتكز في قياسه على عشرة عوامل اقتصادية تعكس جميعها تنافسية الاقتصاد الكلى وتدفع الإنتاجية والتنافسية للدولة، الثاني (مؤشر الأعمال للتنافسية) يهتم بقياس محفز النمو الاقتصادي، ويرتكز في قياسه على عاملين اقتصاديين يعكس كل منهما تنافسية الاقتصاد الجزئي، ويستند في ذلك إما على العوامل الداخلية التي تؤثر في كفاءة الوحدة الاقتصادية أو على المسوحات الميدانية والمناخ الاستثماري.[٤٣]

---

[٤٠] سعدية هلال حسن التميمي، **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، رسالة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٥، ص١٦.

[٤١] هاله بوعون، تحليل وتقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، **مرجع سبق ذكره**، ص٧٥.

[٤٢] شوقي جبار، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥، ص٢٣٧.

[٤٣] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٦، الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، العدد١، ٢٠٠٧، ص٦.

ومن ذلك يتضح أن مؤشر التنافسية العالمية يُشكل من ١٢ عامل اقتصادي يعتمد عليهم في قياسه، ويطلق على هذه العوامل أعمدة التنافسية، وتتمثل فى: (نوعية المؤسسات العامة، وضع البيئة الاقتصادية الكلية، البنية التحتية للدولة، الرعاية الصحية والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، درجة الجاهزية التكنولوجية، حجم وفعالية الأسواق السلعية، جدوى سوق اليد العاملة، الابتكار والتجديد، نوعية بيئة أداء الأعمال)، ترتبط هذه الأعمدة مع بعضها البعض لتعكس في النهاية درجة التنافسية للدولة وقدرتها على مواكبة التنافسية العالمية.[٤٤]

ويتم التقدير بهذا المؤشر وفق مقياس رقمي بين (١) إلى (٧)، حيث (١) يمثل درجة تنافسية صعبة، (٧) يمثل درجة تنافسية مرتفعة جدا، وما بين (١-٧) يمثل مستويات مدرجة من التنافسية، وكلما ارتفعت مرتبة الدولة في مؤشر التنافسية واقترب تقديره من (٧) أدى ذلك إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.[٤٥]

٣-٢-٤ مؤشر الشفافية ومحاربة الفساد

هو مؤشر مركب تصدره منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization سنويا منذ عام ١٩٩٥، ويعد من أفضل المؤشرات التي تقيس درجة التلاعب بالأموال العامة في العالم، حيث إنه يبنى على المعرفة الشخصية للمتخصصين بمجالات القطاع العام والخاص.[٤٦] ويقيس هذا المؤشر قدرة الدولة على تحسين ممارسات الإدارة الحكومية بها والشركات متعددة الجنسيات، بهدف محاربة الفساد وتدعيم الشفافية في هذه الممارسات، كما يدرس أوضاع الأجهزة الحكومية من حيث درجة الفساد والشفافية بها.[٤٧]

---

[٤٤] مجلس الوزراء **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٩.

[٤٥] سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص٢١.

[46] Transparency international: transparency international in dice de perceptions de la corruption 2006, Berlin Allemande 2006, p.6.

[٤٧] على عماد محمد زاهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة بحثية للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٨)، **المجلة الاكاديمية للابحاث والنشر العلمي**، الكويت، الاصدار١٦، ٢٠٢٠، ص٢٥.

يعرف الفساد بوجه عام على أنه سوء استغلال السلطة العامة بهدف تحقيق منافع شخصية، ومهما اختلفت أنواع الفساد بين فساد إداري أو غيره، فإن مؤشر الشفافية لا يفرق بين هذه الأنواع المختلفة، وينتهج في تقديره على ١٤ مؤشر مركب فرعي يرصد كل منها ممارسات الإدارات الحكومية مع المستثمرين المحليين والأجانب، ويقف على الإجراءات المتبعة لتخليص المصالح ودرجة المعاناة التي تقابلهم في تنفيذ ذلك.[٤٨]

يتم بموجب مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح بين (صفر-١٠٠)، حيث يعبر (صفر) عن الدول التي بها درجة فساد أعلى، وتعبر (١٠٠) عن الدول التي بها درجة شفافية ونزاهة أعلى، في حين تعبر ما بين (صفر-١٠٠) عن المستويات المتدرجة من الشفافية.[٤٩] وكلما اقتربت الدولة في تقدير هذا المؤشر إلى (صفر) أدى ذلك إلى تفشي الفساد في البيئة الاستثمارية مما يحجم المستثمرين عن الاستثمار بها، ومن ثم ضعف التدفقات الاستثمارية إليها وانخفاض الإنتاجية وتدهور مؤشرات التنمية.

٣-٢-٥ مؤشر التنمية البشرية

يصدر مؤشر التنمية البشرية بشكل دوري منذ عام ١٩٩٠ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعبر عن كافة الإنجازات التي حققتها الدولة على مستوى التنمية البشرية، ويعتمد صانعي القرار والمنظمات غير الحكومية على هذا المؤشر في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الأكثر جدوى لدعم التنمية للموارد البشرية والتي تمثل العنصر الأساسي للتنمية المستدامة.[٥٠]

ويرتكز هذا المؤشر في تقديره على ثلاث عوامل رئيسية تتمثل في: (الحياة الصحية، اكتساب المعرفة، مستوى المعيشة)، حيث يتم حساب المتوسط الهندسي لمجموعة الإنجازات المحققة في كل بعد من الثلاثة. وقد تم إضافة بعض المؤشرات المساندة لهذا المؤشر مثل تمكين النوع الاجتماعي، لقياس درجة مشاركة المرأة

[٤٨] منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر، دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٧، العدد٤، ٢٠٢٧، ص٦٦٦.
[٤٩] **المعهد العربي للتخطيط**، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، ابريل ٢٠١٩، ص٥٣.
[٥٠] **تقرير التنمية البشرية**، منشورات الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠١٤، ص٢٥٩.

في كافة مناحي الحياة، بالإضافة إلى مؤشر الفقر للدول النامية لجذب الانتباه لمدى الحرمان داخل هذه الدول.[٥١]

يقدر هذا المؤشر وفق مقياس رقمي يتراوح بين (صفر،١)، وتصنف الدول وفقا لمؤشر التنمية البشرية إلى أربعة ارباع، يمثل الربع الأول الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا (٠,٨٠٥ فأكثر)، ويمثل الربع الثاني الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٠,٧١٢ فأكثر)، في حين يعبر الربع الثالث عن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٠,٥٣٦ فأكثر)، والربع الرابع يعبر عن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة (٠,٣٠٤ فأكثر). [٥٢]

٣-٢-٦ مؤشر جاهزية البنية الرقمية والحكومة الالكترونية

أصبح صناع القرار ورجال الاقتصاد على دراية ووعى كامل بأهمية وضرورة وجود بيئة تدعم تقنيات المعلومات والاتصالات، لما لها من منافع متعددة تشمل كافة مناحي الحياة. ومن ثم يصدر مؤشر جاهزية البنية الرقمية منذ عام ٢٠٠١ عن المنتدى الاقتصادي العالمي في إطار التقرير الدولي لتقنية المعلومات والاتصالات، والذي يقيس مدى جاهزية الدولة للاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع المعلومات والاتصالات وإمكانية المساهمة فيها. ويتم تقديره وفق مقياس رقمي بين (١ إلى ٧)، حيث يشير التقدير (١) إلى الدولة ذات الوضع السيء من حيث البنية الرقمية، ويشير التقدير (٧) إلى دولة ذات الوضع الأفضل من حيث جاهزية البنية الرقمية بها.[٥٣]

يعرف مصطلح الحكومة الالكترونية وفقا لتعريف البنك الدولي على أنه "تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك في تقديم الخدمات العامة لكافة المواطنين ورجال المال والأعمال المحليين والأجانب داخل الدولة"، الأمر الذي يؤدى إلى تحسين وضع البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات وخفض التكاليف.[٥٤]

---

[٥١] هاله بوعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس .....، **مرجع سبق ذكره**، ص٨٠.
[٥٢] سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي ....، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٠.
[٥٣] سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي ....، **مرجع سبق ذكره**، ص١٨.
[٥٤] **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**، مؤشر الحكومة الالكترونية، العدد الفصلي الثالث، ٢٠٠٥، ص٥.

يصدر مؤشر الحكومة الالكترونية دوريا منذ عام ٢٠٠٣ من إدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار تقريرها الدوري عن تنمية وتطوير الحكومة الالكترونية بالدول. ويعتبر مؤشر مركب قائم على تقدير المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، تتمثل في: (مؤشر الخدمات الالكترونية الذكية، البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، رأس المال البشرى).[٥٥]

٤- مقومات وسياسات البيئة الاستثمارية في مصر

لتقييم المناخ الاستثماري بمصر، يجب فهم السياق الاقتصادي الكلى بها، والوقوف على الوضع الحالي في مصر للبيئة الاستثمارية في كافة أبعادها المختلفة سواء الاقتصادية، أو السياسية، أو التشريعية، أو الإدارية، وفيما يلي استعراض لبعض هذه الابعاد:

٤-١ البعد الاقتصادي بمصر

هناك علاقة قوية بين المؤشرات الكلية للدولة المضيفة وبين نظرة المستثمر الأجنبي لهذه الدولة كحاضنة لاستثماراته، وبالنظر للمؤشرات الاقتصادية الكلية بمصر يتضح هل البيئة الاستثمارية بها جاذبة أم طاردة للاستثمار، وسوف نتناول بعض من هذه المؤشرات في الجدول (١).

[٥٥] نوزاد عبد الرحمن، تقييم بيئة الاستثمار والأعمال في العراق ...، **مرجع سبق ذكره**، ص٣.

جدول (١) مؤشرات الاقتصاد الكلى في مصر (٢٠١٤ـ ٢٠٢٢)

المؤشرات الاقتصادية	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد السكان (مليون نسمة)	٨٨	٩٠	٩٢	٩٥	٩٧	٩٨	١٠٠	١٠٢	١٠٣
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي (% سنويا)	٢,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٦	٣,٣	٦,٦
معدل التضخم (%)	١٠,١	١٠,٤	١٣,٨	٢٩,٥	١٤,٤	٩,٢	٥,٠٠	٥,٢	١٣,٩
الدين الخارجي (% من أجمالي الدخل القومي)	١٤,٠٠	١٥,٤	٢١,١	٣٦,٦	٤٠,٨	٣٩,٢	٣٦,٧	٣٦,٦	
صافي التجارة في السلع والخدمات (مليار دولار)	٢٦,٨-	٣٠,٤-	٣٤,٧-	٢٧,٤-	٢٤,٧-	٢٥,٤-	٣٢,٤-	٣٥,٧-	٢٠,٩-
عجز الموازنة (% من GDP)	٩,٥	١٠	٩,٩	١٠,٩	٨,٥	٩,٨	٧,٢	٧,٦	٦,٢
القوة العاملة (بالألف)	٢٧,٩٤	٢٨,٤٣	٢٨,٩٣	٢٩,٤٧	٢٨,٨٦	٢٨,٣٥	٢٨,٤٦	٢٩,٣٦	٣١,١٧
معدل البطالة (%)	١٣	١٢,٨	١٢,٥	١١,٨	٩,٩	٧,٩	٧,٩	٧,٤	٧,٢
احتياطي العملة الأجنبية (مليار دولار)	١٧	١٦,٤	٢٣,١	٣٧,١	٤٤,٦	٤٥,٤	٣٩,٢	٣٩,٤	٣٣,١
سعر صرف الجنية المصري (١دولار مقابل العملة الوطنية)	٧,٨٥	٧,٨٣	١٧	١٧,٨٦	١٧,٩٣	١٧,٢٥	١٥,٦٦	١٥,٦٩	١٩,٣٦

المصدر:

*الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

*بيانات البنك الدولي، www.albankaldawli.org

*المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤشرات الاقتصادية بالدول العربية، ٢٠٢٣.

*وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، البيانات المالية، الموازنة العامة للدولة.

*البنك المركزي المصري، www.cbe.org.eg

يتضح من الجدول التقلبات العديدة التي مرت بها مؤشرات الاقتصاد الكلى بمصر خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢، وقد تعددت الأسباب لحدوث هذه التقلبات سواء فترات تعافى بعد التوتر السياسي التي مرت به البلاد، أو فترة جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل، أو الازمات العالمية سواء السياسية أو الاقتصادية والتي كان لها أثر كبير خاصة على اقتصاديات الدول النامية. وبالرغم من هذه التقلبات الواضحة، إلا أنه بوجه عام يمكن القول إن الدولة تسعى جاهدة للحفاظ على الأوضاع الاقتصادية عند حد الأمان مع السعي الدائم لرفع معدلات التنمية الاقتصادية. والخلاصة من ذلك أن هذه المؤشرات تحتاج إلى كثير من الجهد لاعتبارها ايجابية نوعا ما، خاصة إذا صاحبها استقرار سياسي وامني مما ينعكس على البيئة الاستثمارية ويساهم في جذب المستثمرين المحليين والأجانب الى القطاعات المختلفة.

٤-٢ البعد السياسي والأمني بمصر

يعد الاستقرار السياسي والأمني في البلد المضيف للاستثمار من أحد المحددات الهامة في اتخاذ القرار الاستثماري، وتتمتع مصر منذ عام ٢٠١٤ بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات، وطبيعة الأحزاب السياسية والعلاقات بينها، حيث كان الوضع شديد التوتر وعدم الاستقرار السياسي والأمني قبل هذه الفترة إلا أن الدولة استطاعت أن تتغلب على ذلك وتصل إلى مرحلة الاستقرار الحالية مما وفر بيئة ملائمة لجذب الاستثمار، ذلك بالإضافة الى ما تتمتع به مصر الان من استقرار أمنى يسهم في الحفاظ على رؤوس الأموال المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية للداخل.

تصنيف (CSRGULF) لأكثر الشعوب العربية أماناً لعام 2021

القطريون	1
الاماراتيون	2
الكويتيون	3
البحرينيون	4
العمانيون	5
السعوديون	6
الأردنيون	7
المغربيون	8
الجزائريون	9
التونسيون	10
المصريون	11
الموريتانيون	12
العراقيون	13
الليبيون	14
اللبنانيون	15
الفلسطينيون	16
السوريون	17
السودانيون	18
الصوماليون	19
اليمنيون	20

Source : Csrgulf data base

وفقا لنصوص الدستور يرتكز النظام السياسي المصري على مبادئ وقيم المواطنة والديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات العامة لكافة المواطنين. ويقوم على أساس التداول السلمي للسلطة، وتلازم المسئولية مع السلطة، والفصل بين السلطات "التنفيذية، التشريعية، القضائية" والتوازن

بينها، واحترام حرية وحقوق الانسان، وسيادة القانون. كما يتسم النظام السياسي المصري بالتعددية السياسية ووجود نظام للإدارة المحلية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام المختلفة، كما يتميز هذا النظام بالمرونة في التعامل مع أي مستجدات اقتصادية أو اجتماعية بمصر.[٥٦]

تعتبر مصر من أهم الوجهات الآمنة للزوار القاصدين العالم العربي، وذلك نظرا لتحسن مؤشرات الأمن الداخلي بها. وبالرغم من هذا الاستقرار الأمني الملحوظ والجاذب للاستثمارات، إلا أن مصر لازالت تواجه بعض التهديدات المختلفة، فهي خامس دولة عربية مستهدفة ومهددة بالإرهاب حسب المؤشر الدولي للإرهاب، ولذلك صنفت في المرتبة ١٣٦ في مؤشر السلام الدولي. وقد أصدر مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث تصنيفا لأكثر الشعوب العربية أمانا، وأحدثت فيه مصر تحسنا ملحوظا في مؤشرات الازدهار وغياب التهديدات وتراجع أخطار الإرهاب واحتلت المرتبة الحادية عشر على مستوى الدول العربية وذلك عام ٢٠٢١. ويرجع هذا التحسن لأسباب عديدة أغلبها يرتبط بالتحسن في درجة الأمان الوظيفي وحدوث طفرات في الاستثمارات وزيادة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.[٥٧]

٤-٣ البعد التشريعي والقانوني بمصر

إن توفر التزام سياسي قوى بتسهيل الاستثمار، وأطر تنظيمية وقانونية واضحة ترتكز على مبدأ الشفافية وعدم التمييز، يكون له أثر فعال في جذب المستثمرين الأجانب. وعلى مدى عدة سنوات، أظهرت مصر التزامها الدائم بمطابقة سياسات الاستثمار بها للمعايير الدولية، وذلك بانضمامها للمنظمات متعددة الأطراف والتصديق على الاتفاقيات الدولية ومواثيق الاستثمار الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى نقل الأحكام الخاصة بالاستثمار للقانون الوطني.[٥٨]

---

[٥٦] محمد يحيى إمبابى عبد الخالق، البيئة المحيطة بالنظام السياسي المصري: الفرص والتحديات لتحقيق المصالح الوطنية، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية**، ٢٠٢٣، ص١٠.

[٥٧] تصنيف (CSRGULF) لأكثر الشعوب العربية أمانا في ٢٠٢١ مع توقعات ٢٠٢٢، الإصدار الثاني، **مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث**.

[٥٨] استعراض مناخ الأعمال في مصر، سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**، ٢٠١٤، ص٢٦-٣٠.

منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ انصب الاهتمام نحو وضع إطار تنظيمي وتشريعي مناسب يؤكد على خلق بيئة استثمارية مواتية لجذب رؤوس الأموال، ودعم أنشطة القطاع الخاص من خلال الاعتماد على آليات السوق. وفى سبيل تحقيق ذلك تم إصدار العديد من القوانين والتشريعات الاستثمارية المتعاقبة بهدف تحرير الاقتصاد القومي وتنشيط القطاع الخاص المحلى والأجنبي. ومن هذه القوانين المصدرة: قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة، قانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ في شأن تشجيع المستثمر المصري للاستثمار في مجالات عديدة من خلال توفير امتيازات وتيسير الإجراءات، قانون ٨ لعام ١٩٩٧ والذي يمثل قانون موحد للاستثمار في مصر، قانون ١٧ لعام ٢٠١٥ والذي وفقا له يكون الاستثمار إما بنظام المناطق الاستثمارية، أو الاستثمار الداخلي، او نظام المناطق الحرة، قانون ٧٢ لعام ٢٠١٧ ويتضمن العديد من المزايا والحوافز والضمانات للمستثمر الأجنبي للاستثمار في مصر.[٥٩]

من ذلك يتضح أن هناك سعى دائم ومتواصل من مصر لمحاولة جذب المستثمرين الأجانب لها، من خلال توفير كافة الضمانات والامتيازات المشجعة سواء على المستوى الداخلي بالمراجعة المستمرة لقوانينها المتعلقة بتشجيع الاستثمار، أو على المستوى الخارجي بإبرام والمصادقة على العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك لا يمكن إغفال أنه لا تزال هناك بعض البيروقراطية بمصر تشكل عائق كبير أمام أنشطة الاعمال بها، بالإضافة إلى تعدد اللوائح والأجهزة التنظيمية، وبطء إجراءات المحاكم التجارية.

٤-٤ بعد البنية التحتية بمصر

تمثل البنية الأساسية عصب التنمية الاقتصادية، خاصة للدول التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد شهد هذا القطاع في مصر تطورا ونقلة تنموية كبيرة، وذلك وفقا لخطة حكومية تستهدف تنفيذ مشروعات قومية عملاقة في العديد من القطاعات، وعلى رأسها قطاع الطرق والنقل. حيث تم مد شبكة الطرق لحوالي ٧٠٠٠كم جديدة، بالإضافة إلى خطط رفع كفاءة شبكة الطرق القائمة بالفعل في كافة المحافظات. ووضعت الحكومة خططها لتنمية قطاع البنية التحتية وفقا لنوعين من المشروعات: الأول، مشروعات دعم الاقتصاد (النقل، الطاقة المتجددة، الكهرباء، تحلية المياه)، الثاني، مشروعات الجوانب الاجتماعية (الإسكان الاجتماعي، المياه

[٥٩] حسين مصلح محمد، **التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار**، جامعة طنطا، كلية الحقوق، بدون سنة طبع، صص٢٥-٣٠.

النظيفة). الأمر الذي يعزز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية في مصر، ومع ذلك لازالت هناك الكثير من الجهود المطلوب إنجازها نظرا للتطور الذي حققته الدول المنافسة لجذب الاستثمارات، ولعل النقطة الهامة التي يجب تداركها هي مصادر تمويل هذه المشروعات حيث إن غالبية مشروعات البنية التحتية في مصر يتم تمويلها بالاقتراض الخارجي.[٦٠]

كما بذلت مصر جهودا كبيرة لتوفير بنية تحتية تكنولوجية قوية تتماشى مع توجهات الدولة نحو التحول الرقمي للحاق بالركب العالمي المتقدم. ومن أهم هذه الجهود تيسير استخدام الانترنت والدخول للجيل الرابع في سرعته (G4)، وذلك لضمان الانتشار لوسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وطبقا للتقرير السنوي لمؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٢٣، الصادر عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يتضح ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت عن العام السابق له، كما هو موضح بجدول (٢)، مما يعكس اهتمام الدولة ودعمها المتواصل، وللنهوض بمعدلات أكبر بالبنية التحتية الرقمية يستوجب الأمر توجيه الاستثمارات في هذا الاتجاه واتخاذ التدابير اللازمة لتيسر ودعم ذلك.

جدول (٢) مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٢٣

	مايو ٢٠٢٢	ابريل ٢٠٢٣	مايو ٢٠٢٣	معدل النمو الشهرى %	معدل النمو السنوي %
عدد مستخدمى الانترنت عن طريق المحمول (مليون مستخدم)	٦٧,٤٩	٧٠,٧٤	٧١,٨٩	١,٦٢	٦,٥٢
عدد مستخدمى الانترنت عن طريق USB modem (مليون مستخدم)	٢,١٤	٢,٣٣	٢,٣٦	١,٢٤	١٠,٣٢
عدد مشتركى الانترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)	١٠,٤٣	١١,٣٧	١١,٤٦	٠,٧٨	٩,٩٢

المصدر: تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يونيو ٢٠٢٣، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

[٦٠] سياسات تحديث البنية التحتية في مصر، **مركز رع للدراسات الاستراتيجية RCSS**، أوراق القاهرة، العدد الرابع، ٢٠٢١، ص٥.

وللوقوف على وضع البنية التحتية في مصر، نجد عام ٢٠٢٢ تقدمت مصر في مؤشر البنية التحتية نحو ٤٨ مركز، وفي مؤشر جودة الطرق حيث تقدمت ٩٤ مركز، وفي مؤشر جودة التغذية الكهربائية حيث تقدمت ٤٤ مركز. كما احتلت مصر المركز الرابع عالميا عام ٢٠٢٢ في مؤشر البنية التحتية القوية للمزارعين. وحققت تقدم ملحوظ في مؤشر البنية التحتية التكنولوجية من ٠.٠٦٠٢٩ عام ٢٠٠٣ إلى ٠.٥٥٧٩ عام ٢٠٢٢، مما انعكس على ترتيب مصر في سباق مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية.[٦١]

٤-٥ البعد الإداري والمالي بمصر

تعد مشكلة البيروقراطية من أكثر المشاكل التي لا مفر منها بالدول النامية، فإن تعدد وكثرة الإجراءات الإدارية وعدم اتسامها بالشفافية يمثل عائق كبير أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد حاولت الحكومة المصرية جاهدة إزالة كافة أشكال التعقيدات البيروقراطية ومواجهتها ومحاولة التوصل إلى صيغة إدارية جديدة تهدف إلى تبسيط الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب. وقد قدم قانون الاستثمار الموحد الجديد العديد من المزايا التي تحد من البيروقراطية وعدم الشفافية ويتعامل مع أخطار الفساد الإداري والمؤسسي بشكل فعال. كما قام بوضع آلية واضحة لفض المنازعات ودورة زمنية لاستكمال تصاريح إنشاء الشركات وإقامة المشروعات.[٦٢]

وبالنسبة للبعد المالي فإن إمكانية الوصول بسهولة لمصادر التمويل والمتمثلة في البنوك وسوق الأوراق المالية، تعتبر من العوامل الهامة لجذب الشركات الدولية للاستثمار في دولة ما، وبالنظر إلى الوضع المالي بمصر يتضح وجود أوضاع تحتاج إلى تحسين. حيث ان سوق الأوراق المالية بمصر لا تصل إلى الكفاءة المطلوبة كمصدر تمويل للاستثمارات، فوفقا "للكفاءة التشغيلية" فإنها تعاني من ارتفاع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي يتحملها المستثمر، سواء مصاريف الإصدار أو عمولة شركات الوساطة أو تكلفة الحفظ المركزي، مما يحرم صغار المستثمرين من الدخول بهذه الأسواق. أما وفقا "للكفاءة التسعيرية" فيتضح أن حجم التعامل في البورصة لم يصل إلى الحجم الذي يسمح

[٦١] مصر في عيون العالم، التقرير السنوي، العدد٥، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء المصري. ٢٠٢٢.

[٦٢] رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مكتبة الكتب العربية، طبعة ٢٠٠٢، ص٣٥١.

بقياس كفاءتها، فلازالت تمثل سوقا صغيرة. وبالنظر إلى الجهاز المصرفي والبنوك فنجد أن سعر الفائدة المصري يتميز بالارتفاع، حيث يصل سعر الفائدة على الاقتراض في مصر حوالي ١٩.٢٥٪ عام ٢٠٢٣،[٦٣] وهو ما يقلل من إمكانية الاعتماد عليه كمصدر تمويل للاستثمارات الأجنبية.[٦٤]

واستكمالا لطريق الإصلاح تعمل مصر على تنفيذ خطة الإصلاح المؤسسي وتطوير الجهاز الإداري للدولة، بتبني البرامج المستهدفة خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والتي في مقدمتها تحديث البنية المؤسسية لتتواكب مع كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإضافة منظور النوع الاجتماعي في تنفيذ الموازنات، وتعزيز الشفافية والحوكمة في الجهاز الإداري للدولة، والعمل على الانتهاء من إعداد اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد الصادر برقم ٦ لعام ٢٠٢٢ لتحديث مفاهيم وأسس المسائلة والمحاسبة وضمان التخطيط المالي الجيد والمتوافق مع الممارسات العالمية.[٦٥]

٥- تحليل وتقييم البيئة الاستثمارية في مصر

من خلال مؤشرات قياس المناخ الاستثماري يمكن تقييم مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في دولة ما لبيئة الأعمال، حيث تمثل هذه المؤشرات البوصلة التي توجه وترشد رؤوس الأموال إلى الأماكن المهيأة لاستقبالها. وسوف نتناول وضع وتطور ترتيب مصر في هذه المؤشرات لتقييم البيئة الاستثمارية في مصر.

٥-١ وضع مصر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

يدل تصنيف الدول في هذا المؤشر إلى مدى تمتعها ببيئة أعمال أفضل جاذبة للاستثمار، ويرصد تقرير ممارسة أداء الأعمال الإجراءات التنظيمية للدولة من خلال ١٠ مؤشرات فرعية لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ويقسم المؤشر الدول العربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية بحسب ترتيبها بالمؤشر العام ودرجة الإصلاحات المطلوبة في المؤشرات الفرعية.

---

[٦٣] **البنك المركزي المصري**، لجنة السياسة النقدية ٢٢ يونيو ٢٠٢٣.
[٦٤] سعد الشريف، محمد السيد عبد الحليم، **أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج**، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٢٠١٧، ص٩.
[٦٥] الأداء الرئاسي خلال مايو ٢٠٢٣، **الهيئة العامة للاستعلامات**، sis.gov.eg.

جدول (٣) وضع مصر وفقا للمؤشر العام لبيئة الأعمال ومؤشراته الفرعية لعام ٢٠٢٠

الترتيب عربيا	الدولة	التجارة عبر الحدود Trading across borders	التعامل مع حالات الإعسار Resolving insolvency	تسجيل الملكية Registering Property	حماية المستثمرين بالأقلية Protecting minority investors	دفع الضرائب Paying taxes	الحصول على الكهرباء Getting electricity	الحصول على الائتمان Getting credit	تنفيذ العقود Enforcing contracts	التعامل مع تصاريح البناء Dealing with construction permits	بدء عمل تجاري Starting a business	المؤشر العام Global ranking
1	الإمارات	92	80	10	13	43	1	48	9	3	17	16
2	البحرين	78	60	17	51	1	73	92	59	17	67	43
3	المغرب	58	73	81	37	24	34	119	60	16	42	53
4	السعودية	86	168	19	3	62	18	92	51	28	37	63
5	سلطنة عمان	64	97	52	88	11	35	144	69	47	31	68
6	الأردن	76	112	78	105	61	70	4	110	138	120	75
7	قطر	101	123	1	157	3	50	119	115	13	108	77
8	تونس	90	69	94	61	108	64	104	88	32	19	78
9	الكويت	162	115	45	51	6	67	119	74	68	82	83
10	جيبوتي	147	44	117	103	133	121	132	144	87	123	112
11	مصر	171	104	130	57	156	78	67	166	74	90	114
12	فلسطين	54	168	91	114	112	86	25	123	148	173	117
13	لبنان	153	151	110	114	116	127	132	131	164	151	143
14	موريتانيا	144	168	103	147	177	166	132	48	109	49	152
15	الجزائر	172	81	165	179	158	102	181	113	121	152	157
16	جزر القمر	120	168	113	162	168	136	132	179	101	158	160
17	السودان	185	152	95	153	164	162	176	148	124	157	171
18	العراق	181	168	121	111	131	131	186	147	103	154	172
19	سوريا	178	158	162	97	91	160	176	160	186	143	176
20	ليبيا	129	168	187	183	130	142	186	145	186	164	186
21	اليمن	188	159	86	162	89	187	186	143	186	156	187
22	الصومال	166	168	153	190	190	187	186	116	186	188	190
المتوسط العربي		127	125	92	106	97	100	124	109	97	108	118

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٢٢، ص٢٣.

ويتضح من تقرير بيئة أداء الأعمال لعام ٢٠٢٠ أن ترتيب مصر يندرج بالمجموعة الثانية وفقا لتصنيف المؤشر وهي المجموعة التي تشير إلى الدول التي تحتل ترتيب أقل بقليل من المتوسط العالمي، وتحتل مصر الترتيب (١١٤) بالمؤشر، وهو وضع يحتاج إلى مزيد من الإصلاحات بمعدلات أكبر من المجموعة الأولى، ويتضح من الجدول (٣) ان مصر تحتاج إلى إصلاحات مهمة في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية. كما يتضح أنها لم تصل في أي عنصر من عناصر المؤشر العشرة إلى أقل من ٥٧ درجة، الأمر الذي يشير إلى ضعف مرتبة سهولة الأعمال في مصر وضعف رتبة عناصر المؤشر بها، مما يوجه المستثمر الأجنبي لتجنب الدخول في هذه البيئة لعدم التعرض للمعوقات التنظيمية والإجراءات البيروقراطية المجهدة، والتوجه للدول الأخرى ذات البيئة الأفضل والمعوقات الأقل.

كما يمكن النظر إلى تطور درجة وترتيب مصر في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال، والذي منه تتجلى الجهود المبذولة في الاتجاه الإيجابي الذي يحسن من أوضاع البيئة الاستثمارية بمصر. وذلك من خلال الجدول (٤) الذي يعرض تطور درجة وترتيب مصر في هذا المؤشر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠).

يتضح من الجدول (٤) تغير ترتيب مصر من عام لآخر، حيث كانت تحتل المرتبة ١٢٨ عام ٢٠١٤ حتى وصلت إلى المرتبة ١١٤ عام ٢٠٢٠، وذلك يدل على ما يتم اتخاذه من إجراءات في العناصر العشرة المكونة للمؤشر لتسهيل ممارسة أداء الأعمال وعدم وجود معوقات والعمل الدائم والمستمر على تحسين بيئة الأعمال، وتحسن ترتيب الدولة سنويا.

جدول (٤) تطور درجة مصر في مؤشر سهولة ممارسة أداء الأعمال خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٠)

السنة	الترتيب	درجة المؤشر
٢٠١٤	١٢٨	-
٢٠١٥	١١٢	٥٩,٥٤
٢٠١٦	١٣١	٥٤,٤٣
٢٠١٧	١٢٢	٥٦,٦٤
٢٠١٨	١٢٨	٥٦,٢٢
٢٠١٩	١٢٠	٥٨,٥٦
٢٠٢٠	١١٤	٦٠,١

المصدر: تقارير البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال اعداد مختلفة في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تحليل واقع المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في مصر، ومع كافة الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع، لابد أن يركز صانعي السياسات في مصر المهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأداء الأعمال، كثيرا من الإجراءات المتعلقة بتنفيذ العقود ودفع الضرائب، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال مؤشرات التجارة عبر الحدود وكذلك تسجيل الملكية.

٥-٢ وضع مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد، ودرجة التقييد التي تمارسها حكومة الدولة. ويقسم هذا المؤشر دول العالم إلى ٥ شرائح وفقا لعدد النقاط التي حصلت عليها من أصل ١٠٠ نقطة (الحرة، الحرة جزئيا، متوسطة الحرية، غير الحرة جزئيا، منغلقة)، وتأتى مصر في الشريحة الرابعة عام ٢٠٢١ وفقا للمؤشر العالمي للحرية الاقتصادية، حيث حققت ٥٥.٧ نقطة من أصل ١٠٠ نقطة، فاحتلت المركز ١٣٠ عالميا والمركز ١٢ عربيا والمركز ٢٦ افريقيا، كما يظهر في الجدول (٥) أن هناك تغيير سلبي بالترتيب العالمي لمصر وفقا لهذا المؤشر بنسبة ٢٢٪، مما يدل على ضعف في أداء الدولة في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية وما حصلت علية مصر في عام ٢٠٢٢.

يتضح من بيانات الجدول أن مصر مازالت في الشريحة الرابعة للدول (غير الحرة جزئيا) بسبب ما حققته في المؤشرات الفرعية:

مؤشر سيادة القانون والذي يتضمن (حقوق الملكية، الفعالية القضائية، النزاهة الحكومية) حصلت مصر على المرتبة (١٢٩، ١٤٩، ١٣٦) على التوالي، وهو يمثل ترتيب منخفض نسبيا، مما يتطلب العمل على تحسين عناصر هذا المؤشر وتحقيق الشفافية بها.

مؤشر حجم الحكومة والذي يتضمن (العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، الصحة المالية) حصلت مصر على المرتبة (٤٤، ٦٤، ١٧٥) على التوالي، وهي مرتبة منخفضة بعنصر الصحة المالية، مما يشير إلى وجود أزمة ديون داخلية وخارجية لمصر وعجز متزايد بالموازنة، الأمر الذي يتطلب السعي إلى تخفيض الديون وعجز الموازنة لتحسين درجة هذا المؤشر.

مؤشر الفاعلية التنظيمية والذي يتضمن (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)، حصلت مصر على المرتبة (١٢٣، ١٧٤، ١٣٩) على التوالي، وهي مرتبة أيضا تعتبر منخفضة نسبيا، وغير كافية، مما يتطلب التحسين الدائم لعناصر هذا المؤشر وخاصة عنصر حرية العمل.

مؤشر انفتاح السوق والذي يتضمن (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)، حصلت مصر على المرتبة (١٤٥، ٦٤، ٦٨) على التوالي، وهي مرتبة تدل على جانب كبير من الحرية، ولكن هناك ضرورة لدعم حرية التجارة واتخاذ الإجراءات التي تزيل العوائق الجمركية وغير الجمركية حتى يمكن تحسين ترتيب مصر على مستوى هذا المؤشر.

جدول (٥) وضع مصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام

الترتيب العربي	الدولة	الترتيب العالمي Global ranking 2021	الترتيب العالمي Global ranking 2022	التغير Change	الحرية المالية Financial freedom	حرية الاستثمار Investment freedom	حرية التجارة Trade freedom	الحرية النقدية Monetary freedom	حرية العمل Labor freedom	حرية الأعمال Business freedom	الصلابة المالية Fiscal health	الإنفاق الحكومي Gov's spending	العبء الضريبي Tax burden	نزاهة الحكومة Gov's integrity	الفاعلية القضائية Judical effectiveness	حقوق الملكية Property rights
1	الإمارات	14	33	▼ (19)	37	117	54	52	26	43	34	86	1	25	113	64
2	قطر	31	44	▼ (13)	37	79	16	97	127	103	41	92	4	45	102	50
3	البحرين	40	74	▼ (34)	3	6	13	51	105	96	168	109	2	86	140	57
4	الأردن	69	87	▼ (18)	37	43	88	22	80	99	147	82	55	64	97	82
5	المغرب	81	97	▼ (16)	15	64	107	61	150	69	126	90	149	89	124	74
6	الكويت	74	101	▼ (27)	37	99	64	132	123	117	1	171	5	78	98	119
7	سلطنة عمان	71	108	▼ (37)	37	64	82	17	154	105	161	157	5	59	142	44
8	السعودية	63	118	▼ (55)	68	132	73	73	164	54	145	124	3	62	112	105
9	موريتانيا	128	119	▲ 9	106	117	142	57	140	161	33	24	115	151	130	135
10	جيبوتي	126	120	▲ 6	68	79	173	149	135	138	35	52	79	147	137	145
11	تونس	119	128	▼ (9)	133	132	118	113	94	108	140	104	115	69	85	68
13	مصر	130	152	▼ (22)	68	64	145	139	174	123	165	74	44	136	149	129
14	لبنان	154	162	▼ (8)	68	117	77	172	113	137	168	68	38	153	140	144
15	الجزائر	162	167	▼ (5)	133	152	155	59	130	131	131	125	152	129	131	159
16	السودان	175	174	▲ 1	160	173	170	174	155	176	168	8	54	166	164	165
المتوسط العربي		96	112	▼ (16)	67	96	98	91	125	111	111	91	55	97	124	103

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٢٢، ص ص٢٤-٢٥.

وانطلاقا مما سبق ومن خلال تحليل واقع مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر، ومع كافة الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع، لابد أن يهتم واضعي السياسات في مصر بتحسين مؤشر سيادة القانون بوجه عام، والتأكيد على تحقيق الفعالية القضائية والنزاهة الحكومية في كافة اجراءاتها، بالإضافة الى السعي لتخفيض عجز الموازنة بآليات بعيدة عن الدين الداخلي أو الخارجي لعدم زيادة حدة أزمة الدين، مع ضرورة احداث إصلاحات تنظيمية تحقق الكفاءة والفاعلية وتدعم حرية العمل والأعمال، والتوجه إلى سياسات التجارة التي تعمل على تنشيط معدل التبادل الدولي وإزالة كافة المعوقات الجمركية وغير الجمركية بالدولة.

٥-٣ وضع مصر في مؤشر التنافسية العالمي

يقيس هذا المؤشر القدرة التنافسية للدول من خلال المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية، وتحديد مجالات التطوير بها، ويوفر للمستثمرين نقاط القوة ومواطن الضعف في بيئة الأعمال بالدولة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة تجاه مكان استثمار أموالهم. ويقوم الإصدار الجديد لهذا المؤشر على أربع محاور رئيسية (بيئة مواتية، رأس المال البشرى، الأسواق، بيئة الابتكار) تتضمن ١٢ محور فرعى.

وفقا لتقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩، تقدمت مصر ٢٦ مركز بهذا العام، حيث احتلت المركز ٩٣ من ١٤١ دولة مقابل المركز ١١٩ عام ٢٠١٤، وتصنف مصر حاليا ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض. وبالنظر إلى وضع مصر وفقا لهذا التقرير في المحاور الأربعة الخاصة بمؤشر التنافسية العالمي يتضح لنا الآتي:[٦٦]

بالنسبة لمحور البيئة المواتية، سجلت مصر المركز ٨٢ للمؤسسات، و٥٢ في البنية التحتية، و١٠٦ لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمركز ١٣٥ في استقرار الاقتصاد الكلى.

[٦٦] مؤشر التنافسية العالمي "المنتدى الاقتصادي العالمي"، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية**، أغسطس ٢٠٢٠، ص ص ١٩-٢٠.

وبالنسبة لمحور رأس المال البشرى، احتلت مصر المركز ١٠٤ في الصحة، والمركز ٩٩ في المهارات.

وفيما يتعلق بمحور الأسواق، سجلت مصر المركز ١٠٠ في سوق المنتجات، والمركز ١٢٦ في سوق العمل، و٩٢ بالنظام المالي، والمركز ٢٣ في حجم السوق.

أما بمحور بيئة الابتكار، فقد سجلت مصر المركز ٩٥ في تعقد وتطور بيئة الأعمال و٦١ فيما يخص القدرة على الابتكار.

ومما سبق يتضح تمتع مصر بأعلى ترتيب لها من بين المحاور الاثنا عشر في حجم السوق، مما يعطيها ميزة تنافسية عالية وقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات. في حين تتمثل أقل ترتيب لمصر من بين محاور المؤشر في استقرار الاقتصاد الكلى، الأمر الذي يدعو إلى التركيز والاهتمام بوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية) التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلى، وإصلاح الاختلالات في الموازنة العامة وتفاقم الدين العام واستمرار الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى ضرورة صياغة خطة عمل متكاملة تتضمن خطط التشغيل والاستثمار والبنية التحتية وتنمية المهارات البشرية. والعمل على إزالة عوائق دخول الأسواق وزيادة مرونة أسواق العمل ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وذلك بهدف توفير درجة عالية من الثقة والأمان لدى المستثمرين لتوجيه رؤوس أموالهم داخل الدولة.[٦٧]

كما أكد التقرير السنوي الثالث للمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة أن مصر تسير في اتجاه تصاعدي في المؤشرات التي تقيم السلام والتنافسية والرقمنة، حيث استطاعت مصر تحسين ترتيبها بمقدار ٣٤ مرتبة عام ٢٠٢٢ مقارنة بالعام ٢٠٢١ في مؤشر التنافسية المستدامة العالمي، والذي يقيس القدرة على توليد الثروة الشاملة والحفاظ عليها دون المساس بقدرة المستقبل على الاستمرار أو زيادة مستوى الثروة الحالي.[٦٨]

[٦٧] ايمان فاروق السيد حداد، آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، جامعة الإسكندرية، مجلد ٢ عدد٤، ٢٠١٧، ص٤٠.

[٦٨] التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٢، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية**.

٥-٤ وضع مصر في مؤشر الشفافية ومحاربة الفساد

يصدر هذا المؤشر من المنظمة العالمية للشفافية، وهو يعطى صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد بالدولة، ويقيس درجة الادراك لتفشى الفساد في القطاع العام. وفقا للبيانات الواردة في تقرير المنظمة العالمية للشفافية عام ٢٠٢٢، قد سجلت مصر أعلى درجة لها في هذا المؤشر عام ٢٠١٤ بمقدار ٣٧ نقطة من أصل ١٠٠، مما يدل على درجة مرتفعة من تفشى الفساد بالدولة. في حين احتلت مصر عام ٢٠٢٢ المركز ١٣٠ من أصل ١٨٠ دولة مدرجة بهذا المؤشر، وذلك بمقدار ٣٠ درجة، الأمر الذي يوضح أن هناك استقرار نسبى يتسم به الأداء المصري وفقا لهذا المؤشر (كما يتضح بالشكل (١).[٦٩]

وفقا للشكل التالى يتضح أن مصر منذ عام ٢٠١٤ وهي تأخذ اتجاه الانخفاض في المؤشر سنه تلو الأخرى، ولكن بمعدلات منخفضة جدا، الأمر الذي لا يثير القلق بهذا الشأن ولا يدل عن حالة تدهور بهذا المؤشر، وبالرغم من ذلك فإن هذه الدرجات التي تتراوح بين ٣٠-٣٧ إنما تدل على وجود الفساد بالدولة وتفشيه بأنواعه المختلفة بالإضافة إلى انخفاض قدرة الحكومة على احتوائه، الأمر الذي يؤثر سلبا على البيئة الاستثمارية بمصر، ويجعلها بيئة طاردة للاستثمار. وبالتالي يتمثل المخرج الوحيد لمكافحة ذلك والخروج من هذه الأزمة قيام الدولة بالعمل الجاد والمستمر، واستئصال الفساد من كافة المستويات ودعم الشفافية، بالشكل الذي يخلق بيئة جاذبة للاستثمار ومطمئنة للمستثمرين.

الشكل (١) تطور وضع مصر وفقا لمؤشر مدركات الفساد (٢٠١٢-٢٠٢٢)

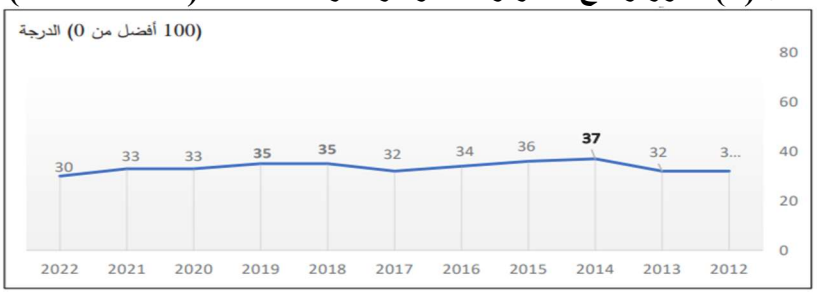

Source: Corruption Perception Index, Transparency International, (2022)

[٦٩] رجع في ذلك إلى:
- Corruption Perception Index, **Transparency International**, (2022).
- أسماء عزت، الإصلاح المؤسسي والحوكمة كركيزة أساسية لبناء الدولة المصرية الجديدة، **المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر**، مجلد٣، العدد٣، يوليو ٢٠٢٣، ص٩٨.

٥-٥ وضع مصر في مؤشر التنمية البشرية

يصدر تقرير التنمية البشرية العالمي في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠. ووفقًا له، تتعلق التنمية البشرية بزيادة رفاهية الحياة البشرية، وليس مجرد نمو الاقتصاد الذي يعيش فيه البشر؛ حيث يركز على الأشخاص وفرصهم واختياراتهم. ويقوم مؤشر التنمية البشرية على العديد من المحاور الفرعية مثل: الصحة، والتعليم، والدخل وتكوين الموارد، وعدم المساواة، والنوع، والفقر، والعمل والتوظيف، والاستدامة البيئية.

وبالنظر إلى وضع مصر وفقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢، نجد أن أداء مصر قد اتخذ اتجاه تصاعدي منذ انطلاق إعداد التقرير عام ١٩٩٠، حتى الآن. حيث بلغ قيمة دليل التنمية البشرية بمصر عام ٢٠٢١-٢٠٢٢ نحو (٠.٧٣١)، الأمر الذي يؤكد على وضع مصر في فئة التنمية البشرية العالية، فقد احتلت المركز ٩٧ من أصل ١٩١ دولة وإقليم، كما يتضح بالشكل (٢). وهي بذلك تتقدم ١٩ مركزًا في مؤشر التنمية البشرية عن العام السابق، وذلك بالرغم من تراجع قيمة المؤشر عالميًا لمدة عامين متتاليين[٧٠].

وهذا التقدم يعتبر انعكاس واضح للخطط التنموية التي تتبعها مصر خلال السنوات الماضية، ويعد نتيجة طبيعية لما تم تحقيقه من مشروعات قومية ومبادرات رئاسية في جميع المجالات وبوجه خاص مجالات الصحة والتعليم. ووفقًا لبيان وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بشأن تقرير التنمية البشرية ٢٠٢٢، فإن ارتفاع ترتيب مصر في المؤشر يعود إلى تحسن أدائها في المؤشرات الفرعية وتحديدا فى بعدي المعرفة (الهدف الأممي الرابع: التعليم الجيد)، والمستوى المعيشي اللائق (الهدف الأممي الثامن: النمو الاقتصادي والعمل اللائق).

[70] **Human development report 2021-2022**, uncertain times, unsettled lives: shaping our future in a transforming world, 2022.

الشكل (٢) وضع مصر في تقرير التنمية البشرية ٢٠٢١-٢٠٢٢

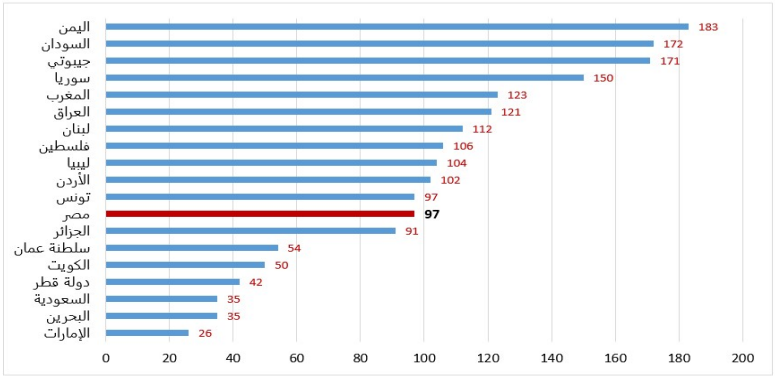

الترتيب العالمي للدول العربية بتقرير التنمية البشرية عام ٢٠٢١/٢٠٢٢

Source: Human development report 2021-2022, uncertain times, unsettled lives: shaping our future in a transforming world, 2022.

هذا التحسن فى وضع مصر في تقرير التنمية البشرية العالمي ٢٠٢١-٢٠٢٢ على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية المحيطة والتي أثرت على العالم ككل، يعزز ويدعم إصرار مصر لاستكمال الخطط التنموية التي تتبعها وتنفذها، حيث إن هذا التحسن شهادة دولية محايدة يدعم مسيرة الدولة ويؤكد على أن خطة تنميتها تسير في الاتجاه الصحيح. الأمر الذي يخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتخلق رؤية مستقبلية مطمئنة للمستثمر الأجنبي.

٦- الخلاصة والاستنتاجات

يتضح مما سبق ان هناك رؤى واضحة ومحفزة للاستثمار وسبل إنجاحه لدى الحكومة، وكذلك رؤي محددة لإدارة اقتصاد الدولة، ويترجم ذلك في اهم وثيقة لدى الدولة (الدستور المصري) وما هو مدون في المادة (٢٧-٢٨) والتي تؤكد على التزام الدولة بتشجيع الاستثمار وخلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات، مما يشير الى رؤى شمولية ومستقبلية للآثار الايجابية للاستثمار على كافة مناحي الحياة بالدولة. وقد ترجمت هذه الرؤى والتوجيهات بقانون الاستثمار (٧٢) لعام ٢٠١٧ والتعديلات التي طرأت عليه، والذي يعتبر في تصور اغلب المختصين ممتاز ويفي بالأهداف، ويقدم العديد من المزايا الجاذبة للاستثمار ويوفر الضمانات والحوافز الداعمة لذلك. ومن ثم تكمن القضية الأساسية لخلق

مناخ استثماري جاذب للاستثمار ليست في قانون الاستثمار نفسه، بل في مكونات البيئة الاستثمارية ومدى الجدية والوضوح في تطبيق ابعادها الرئيسة ولاسيما القانون نفسه.

ومما سبق يمكن استنتاج أن مناخ الاستثمار في مصر لازال غير مؤهل بشكل كامل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولازال هناك العديد من المعوقات المؤثرة سلبا في هذا المناخ، وتمثل عوامل طرد للاستثمار. ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية والتي يمكن الارتكاز عليها لوضع التوصيات المقترحة، وهي:

- البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ترتبط بكافة السياسات الاقتصادية مجتمعة، ولا ترتبط بمؤشر دون الآخر أو سياسة دون الأخرى.
- تمتلك مصر من الموارد الطبيعية والموارد البشرية ما يشكل ركيزة أساسية لخلق بيئة استثمارية جيدة جاذبة للاستثمار.
- بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية بمصر عام ٢٠٢٢، يمكن القول بوجه عام أنها في صالح البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، وذلك من حيث التحسن النسبي في هذه المؤشرات عن السنوات السابقة لها، مما يدل على سعى دائم وجهد ملحوظ في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدولة وفقا لهذه المؤشرات. إلا أن هناك بعض التقلبات الواضحة في هذه المؤشرات تتضح خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)، تتطلب المزيد من الجهد الدائم والمستمر لتحسينها والعمل على استقرارها عند معدلات أكثر جذبا وأمانا للمستثمر الأجنبي المباشر.
- تتمتع مصر منذ عام ٢٠١٤ بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة الأحزاب السياسية والعلاقات بينها، بالإضافة إلى تمتع مصر بالأمن الداخلي الملحوظ والجاذب للاستثمار، حيث أحدثت تحسن في مؤشرات الازدهار وغياب التهديدات وتراجع اخطار الإرهاب، واحتلت المركز ١١ على مستوى الدول العربية عام ٢٠٢١ في تصنيف أكثر الشعوب العربية أمانا، مما يدعم بيئة الاستثمار الجاذبة وتمثل عامل اطمئنان وجذب للمستثمرين وشعورهم بالأمان والثقة للدخول بهذه الدولة.
- وضع البنية التحتية بمصر شهد تطورا ونقله تنموية ملحوظة منذ عام ٢٠١٤، وذلك بفضل التوسع في مشروعات البنية التحتية على كافة المستويات خلال الأعوام الماضية، سواء مشروعات دعم الاقتصاد (النقل، الطاقة المتجددة، الكهرباء، تحلية المياه) أو مشروعات

الجوانب الاجتماعية (الإسكان الاجتماعي، المياه النظيفة)، أو مشروعات البنية التحتية التكنولوجية. الأمر الذي يدل على وجود عوامل جذب متنوعة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث مؤشر البنية التحتية فقد تقدمت مصر في هذا المؤشر بنحو ٤٨ مركز عام ٢٠٢٢، مما يحمل الدولة مسئولية الاستمرار في هذا التقدم والمضي في الخطط التنموية المتبعة، ولعل النقطة الهامة التي يجب تداركها هي مصادر تمويل هذه المشروعات حيث إن غالبية مشروعات البنية التحتية في مصر يتم تمويلها بالاقتراض الخارجي، الأمر الذي يمثل تحدى كبير في حل هذه المعادلة الصعبة ما بين تطوير البنية التحتية وبين توفير مصادر تمويل كافية.

- بالرغم من محاولات الحكومة المصرية لمواجهة البيروقراطية وتخفيض الإجراءات الإدارية واتسامها بالشفافية، إلا أنه لازال هناك العديد من المعوقات الإدارية والفساد الإداري والمؤسسي والتخبط الإداري في اتخاذ القرارات، والذي يمثل عامل طرد كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتطلب جهد متواصل لوضع آليات واضحة ودورة زمنية محددة لاستكمال الإجراءات الإدارية بشكل أيسر وأبسط ووضع رؤية واضحة وتنسيق بين الوزارات المختلفة، وذلك لجذب المستثمرين للداخل وتيسير الشق الإداري لأعمالهم.
- تحتل مصر الترتيب ١١٤ بمؤشر سهولة أداء الأعمال عام ٢٠٢٠ بين دول العالم، ووفقا لهذا الترتيب تصنف مصر ضمن مجموعة الدول التي تحتل ترتيب أقل بقليل من المتوسط العالمي، وهذا يعنى أن مصر تحتاج للمزيد من الإصلاحات بمعدلات كبيرة تحديدا في مؤشرات التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود ودفع الضرائب وتسجيل الملكية. ويشير ذلك إلى ضعف مرتبة سهولة الأعمال في مصر وضعف رتبة عناصر المؤشر بها، مما يوجه المستثمر الأجنبي لتجنب الدخول في هذه البيئة لعدم التعرض للمعوقات التنظيمية المجهدة، والتوجه للدول الأخرى ذات البيئة الأفضل والمعوقات الأقل.
- تأتى مصر في الشريحة الرابعة للدول عام ٢٠٢٢ وفقا للمؤشر العالمي للحرية الاقتصادية وهى مجموعة الدول (غير الحرة جزئيا)، وهذا يرجع إلى ما حققته مصر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية (سيادة القانون، حجم الحكومة، الفعالية التنظيمية، انفتاح السوق)، ومما سبق تناوله من بيانات يتضح أنه لابد أن يهتم واضعي السياسات في مصر بتحسين مؤشر سيادة القانون بوجه عام، والتأكيد على تحقيق الفعالية القضائية والنزاهة الحكومية في

كافة اجراءاتها، بالإضافة الى السعي لتخفيض عجز الموازنة بآليات بعيدة عن الدين الداخلي أو الخارجي لعدم زيادة حدة أزمة الدين، مع ضرورة احداث إصلاحات تنظيمية تحقق الكفاءة والفاعلية وتدعم حرية العمل والأعمال، والتوجه إلى سياسات التجارة التي تعمل على تنشيط معدل التبادل الدولي وإزالة كافة المعوقات الجمركية وغير الجمركية بالدولة.

- احتلت مصر المركز ٩٣ من ١٤١ دولة بعام ٢٠١٩ وفقا لمؤشر التنافسية العالمية، وتصنف وفقا لهذا المركز ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، ويتضح من البيانات السابق ذكرها أن مصر تتمتع بأعلى ترتيب لها من بين المحاور الاثنا عشر في حجم السوق، مما يعطيها ميزة تنافسية عالية وقدرة كبيرة على جذب الاستثمارات. في حين تتمثل أقل ترتيب لمصر من بين محاور المؤشر في استقرار الاقتصاد الكلى، الأمر الذي يدعو إلى التركيز والاهتمام بوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية) التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلى، وإصلاح الاختلالات في الموازنة العامة وتفاقم الدين العام واستمرار الضغوط التضخمية. والعمل على إزالة عوائق دخول الأسواق وزيادة مرونة أسواق العمل ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وذلك بهدف توفير درجة عالية من الثقة والأمان لدى المستثمرين لتوجيه رؤوس أموالهم داخل الدولة.
- احتلت مصر عام ٢٠٢٢ المركز ١٣٠ من أصل ١٨٠ دولة مدرجة بمؤشر محاربة الفساد، وذلك بمقدار ٣٠ درجة، وهذه الدرجة بالرغم من أنها تمثل وضع أفضل عن السنوات السابقة لها إلا أنها مازالت تدل على وجود الفساد بالدولة وتفشيه بأنواعه المختلفة بالإضافة إلى انخفاض قدرة الحكومة على احتوائه، الأمر الذي يؤثر سلبا على البيئة الاستثمارية بمصر، ويجعلها بيئة طاردة للاستثمار. مما يلقى المسئولية على عاتق الدولة بالقيام بالعمل الجاد والمستمر، واستئصال الفساد من كافة المستويات ودعم الشفافية، بالشكل الذي يخلق بيئة جاذبة للاستثمار ومطمئنة للمستثمرين.
- احتلت مصر عام ٢٠٢٢ المركز ٩٧ من أصل ١٩١ دولة وإقليم بمؤشر التنمية البشرية، بقيمة (٠.٧٣١)، وتصنف مصر وفقا لهذا المركز ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية العالية. وهذا التصنيف يعد انعكاس حقيقي للخطط التنموية التي تتبعها مصر خلال السنوات الماضية، ونتيجة طبيعية لما تحقق من مشروعات قومية ومبادرات رئاسية في جميع المجالات وبوجه خاص الصحة والتعليم. الأمر الذي يدعم البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ويخلق رؤية مستقبلية مطمئنة للمستثمر الأجنبي.

٧- قائمة المراجع

٧-١ المراجع باللغة العربية

- الأداء الرئاسي خلال مايو ٢٠٢٣، الهيئة العامة للاستعلامات، sis.gov.eg.
- استعراض مناخ الأعمال في مصر، سياسات الاستثمار والمشاركة بين القطاعين العام والخاص، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٤.
- أسماء عزت، الإصلاح المؤسسي والحوكمة كركيزة أساسية لبناء الدولة المصرية الجديدة، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد٢، العدد٣، يوليو ٢٠٢٣.
- ايمان فاروق السيد حداد، آليات تحسين التنافسية العالمية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، مجلد ٢ عدد٤، ٢٠١٧.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، مواصلة وتيرة الإصلاحات، ٢٠٢٠.
- البنك المركزي المصري، لجنة السياسة النقدية ٢٢ يونيو ٢٠٢٣.
- بيانات البنك الدولي، www.albankaldawli.org
- بيانات البنك المركزي المصري، www.cbe.org.eg1
- تصنيف (CSRGULF) لأكثر الشعوب العربية أمانا في ٢٠٢١ مع توقعات ٢٠٢٢، الإصدار الثاني، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث.
- تقارير البنك الدولي لسهولة أداء الأعمال اعداد مختلفة في الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢)
- التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٢، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- تقرير التنمية البشرية، منشورات الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠١٤.
- تقرير موجز عن مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يونيو ٢٠٢٣، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- جسر التنمية، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا، سلسلة دورية التنمية في الاقطار العربية، سنة ثالثة، ٢٠٠٤.
- جليل شبحان البيضاني، ربيع قاسم ثجيل: عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.
- جون ويلي، الترويج الالكتروني، النموذج الجديد لتشجيع الاستثمار، تقنيات ترويج الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠٠١.

- حسام الدين عبد القادر، سارة أبو السعود عبده، تقدير مسار التوازن الاقتصادي الخارجي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٥١، العدد٣، ٢٠٢١.
- حسين مصلح محمد، التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار، جامعة طنطا، كلية الحقوق، بدون سنة طبع.
- حمزة ضويفى، عبد القادر بو كرديد، تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق معيار جودة البنية التحتية، مجلة جديد الاقتصاد. المجلد (١٥). العدد (١)، ديسمبر ٢٠٢٠.
- خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٤، العدد١، ٢٠١٧.
- دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الاردن، ٢٠٠٩.
- دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- دنيا أحمد عمر حديد، محددات الاستثمار الأجنبي في أقطار عربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، مكتبة الكتب العربية، طبعة ٢٠٠٢.
- سعد الشريف، محمد السيد عبد الحليم، أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج، كلية التجارة جامعة المنصورة، ٢٠١٧.
- سعدية هلال حسن التميمي، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠١٥.
- سياسات تحديث البنية التحتية في مصر، مركز رع للدراسات الاستراتيجية RCSS، أوراق القاهرة، العدد الرابع، ٢٠٢١.
- شقيري نوري موسى، اسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.

- شوقي جبار، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥.
- شوقي ناجي جواد: ادارة الاعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠١.
- صلاح عبد الحسن: الاستثمارات الأجنبية، المسوغات والمخاطر، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨.
- عبد الحميد عبد المطلب، صناديق الاستثمار "سياساتها وآلياتها"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، ٢٠١٠.
- عبد السلام ابو قحف: أساسيات ادارة الاعمال الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط ٤، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- عبد العظيم عبد الواحد، أحمد كريم جاسم: دور وحدات الادارة العامة في تشجيع الاستثمار الاجنبي (العراق نموذجا)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد٦، المجلد٢، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٧.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم والتيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.
- عبد الله الشيخ محمود الطاهر: اقتصادات المالية العامة، ابن خلدون للنشر، بيروت، ١٩٨٩ .
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
- عبد المطلب عبد الحميد، مبادى وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية، ط ١، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- عصام عمر منذور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- على عماد محمد زاهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة بحثية للأعوام (٢٠١٤-٢٠١٨)، المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الكويت، الاصدار١٦، ٢٠٢٠.

- علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد: الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠١١.
- عمر عبد الر ازق، برنامج دراسات التنمية، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين، جامعة بيرزيت، ١٩٩٤.
- عمر محمد صقر: العولمة والاستثمار الاجنبي المباشر – حالة دول شرق اسيا، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠١.
- غازي محمود ذيب الزغبي: البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد – الاردن ،٢٠٠٩.
- فلاح خلف على الربيعي، قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥.
- الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- كمال مردودي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة – حالة الجزائر، رسالة دكتوراة، جامعة معموري قسطنطينية، ٢٠٠٤.
- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٠١٩.
- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو ٢٠١٧.
- محمد توفيق العلي، تشريعات الاستثمار والمناطق الحرة، ندوة افاق التنمية العربية، تونس، ٢٠٠٥.
- محمد حسن عوده، دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق(2012 -1997) ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، جامعة البصرة، المجلد الأول، العدد٣٧، ٢٠١٦.
- محمد يحيى إمبابى عبد الخالق، البيئة المحيطة بالنظام السياسي المصري: الفرص والتحديات لتحقيق المصالح الوطنية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٣.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ ا القرار: تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، مجلس الوزراء، مصر، ٢٠٠٤.
- مصر في عيون العالم، التقرير السنوي، العدد٥، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري. ٢٠٢٢.
- المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، ابريل ٢٠١٩.
- مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٢٢، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٢٢.
- منال جابر مرسى محمد، أسباب الفساد في مصر، دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٧، العدد٤، ٢٠١٧.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، المؤشرات الاقتصادية بالدول العربية، ٢٠٢٣.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: المناطق الحرة، الكويت، ١٩٨٥.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ١٩٩٤.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: حقوق الملكية الفكرية، الكويت، ٢٠٠٢.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: نشرة ضمان الاستثمار، العدد٣، الكويت، ٢٠٠٦.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٦، الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، العدد١، ٢٠٠٧.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحكومة الالكترونية، العدد الفصلي الثالث، ٢٠٠٥.
- مؤشر التنافسية العالمي "المنتدى الاقتصادي العالمي"، المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أغسطس ٢٠٢٠.
- نبيل جعفر عبد الرضا، البيئة الاستثمارية في البصرة "المحددات والتطلعات"، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢.
- نزهان محمد السامرائي، محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار: دراسة تحليلية للدول المضيفة والشركات المستثمرة، إشارة خاصة للعراق

والدول العربية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد١٢، العدد٣٤، ٢٠١٦.

- نضال شاكر الهاشم: رؤيا في مناخ الاستثمار الجاذب، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، ا العرق، ٢٠٠٥.
- نوزاد عبد الرحمن، تقييم بيئة الاستثمار والاعمال في العراق من واقع المؤشرات الدولية، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني، ٢٠٢١.
- هاله بوعون، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ٢٠١٣.
- وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، البيانات المالية، الموازنة العامة للدولة.

٧-١ المراجع باللغة الأجنبية

- Corruption Perception Index, Transparency International, (2022)
- Corruption Perception Index, Transparency International, (2022).
- Human development report 2021-2022, uncertain times, unsettled lives: shaping our future in a transforming world, 2022.
- Human development report 2021-2022, uncertain times, unsettled lives: shaping our future in a transforming world, 2022.
- Jamal Bouoiyour: The determining factors influencing the success of us ventures in Turkey. 2003.
- Transparency international: transparency international in dice de perceptions de la corruption 2006, Berlin Allemande 2006.
- Unctad, World Investment Report, 1998, Trends and Determinants, UN, New York, 1998.
- www.Heritage.org, index of economic freedom.